مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب المجلد 7 العدد 3، 2010، ص ص 525 - 562

أثر العولمة الاقتصادية على السيادة في الدول النامية

مسعود الربضي وعبد الرحمن ربابعة *

ملخص

سعت هذه الدراسة لمعرفة مدى تأثير العولمة بمؤسساتها الاقتصادية على السيادة في الدول النامية، حيث تناولت هذه الدراسة العولمة الاقتصادية والتطور التاريخي لمفهوم السيادة ومظاهرها وعناصرها وخلصت الدراسة إلى: -

1. أن الدولة لم تعد الفاعل الرئيسي في العلاقات الاقتصادية الدولية، أذ برز فاعلون جدد أبرزهم مؤسسات العولمة الاقتصادية المتمثلة بصندوق النقد والبنك الدوليين ومنظمة التجارة العالمية.
2. شكلت العولمة الاقتصادية عنصرا من عناصر التحديد والتحجيم لسيادة الدولة.

ساهمت مؤسسات العولمة الاقتصادية بتفويض السيادة وتهميشها من خلال السياسات الاقتصادية لهذه المؤسسات، كتحرير التجارة ورفع القيود والحواجز الجمركية أمام تدفق السلع والخدمات عبر الحدود فقد أطيح بالمفهوم التقليدي للسيادة.

المقدمة:

تُعدّ السيادة واحدة من أبرز الموضوعات التي تناولها علم السياسة باعتبارها ميزة الدولة الأساسية وواحد من أهم أركانها، ويُعدّ المفكرون: جان يودان، توماس هوبز، وجان جاك روسو، وجون أوستون، وقبلهم أرسطو من أهم المفكرين الذين عالجوا موضوع السيادة وعلاقته بالدولة والنظام السياسي.

وأكد ميثاق الأمم المتحدة على أن تقوم هيئة الأمم المتحدة على مبدأ المساواة بين جميع أعضائها، فأعلنت جميع الدول الأعضاء تمسكها بهذا المبدأ وضرورة احترامه، باعتباره أحد الأعمدة الرئيسية التي قام عليها النظام الدولي في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية.

وفي العقد الأخير من القرن العشرين، وبعد انهيار الاتحاد السوفييتي وانتهاء الحرب الباردة وبروز الولايات المتحدة الأمريكية كقوة اقتصادية وسياسية وعسكرية وحيدة في العالم بدأت

© جميع الحقوق محفوظة لجمعية كليات الآداب في الجامعات الأعضاء في اتحاد الجامعات العربية 2010.

* قسم العلوم السياسية، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

مرحلة جديدة في تاريخ العلاقات الدولية تقوم على الانفرادية والهيمنة، وبدا انهيار النظام الاقتصادي الاشتراكي في الاتحاد السوفييتي كما لو أنه انتصار للنظام الاقتصادي الرأسمالي.

وفي هذه الأثناء شاع استخدام مصطلح العولمة، واتسع نطاق تداوله في المجالات والحقول المعرفية كافة، السياسية منها والاقتصادية، والاجتماعية والثقافية، بما يعنيه من تنامٍ لدور الشركات متعددة الجنسية، والمؤسسات الاقتصادية الدولية كصندوق النقد والبنك الدوليين على حساب الدور التقليدي للدولة، وهو ما يمكن أن يُسمى تآكل دور الدولة من الأعلى والأسفل، فالدولة تتآكل من الأعلى من خلال جهود القوى العاملة التي تعمل على إضعاف سلطة الدولة المركزية، وتتآكل من الأسفل نتيجة تبلور مطالب اقتصادية محلية ليست مرتبطة بالإطار الوطني، وبعد تهميش دور الدولة تبرز سلطة الشركات متعددة الجنسية والمؤسسات الاقتصادية العالمية التي لا تقوم على أسس وأهداف وطنية، وتبدأ بالترويج لمفاهيم عالمية، مثل المجتمع المدني، والاعتماد المتبادل والتجارة الحرة محاولة التركيز على الجوانب الإيجابية لهذه المفاهيم، الأمر الذي يهدد الوظيفة التقليدية للدولة.

أهمية الدراسة

تأتي أهمية هذه الدراسة من كونها محاولة للتعرف على مدى تأثير العولمة بآلياتها الاقتصادية على السيادة في الدول النامية للوصول إلى نتائج حول العلاقة بين المتغيرين.

كما تأتي أهمية هذه الدراسة من محاولتها وضع تفسير علمي لظاهرة سياسة اقتصادية معاصرة، ومحاولة الربط بين المتغيرات السياسية والاقتصادية لهذه الظاهرة، ومدى تأثير المتغير الاقتصادي على المتغير السياسي.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة للإجابة عن التساؤلات الآتية:

1. ما هو تأثير العولمة الاقتصادية بمؤسساتها المختلفة على السيادة الوطنية للدولة.
2. هل للتشابك والترابط الدوليين المتزايدين تأثير على السيادة الوطنية في الدول النامية؟
3. هل السيادة بمفهومها التقليدي ما زالت قائمة في ظل العولمة الاقتصادية؟

مشكلة الدراسة

يمكن تحديد مشكلة الدراسة بمعرفة مدى تأثير العولمة الاقتصادية بمؤسساتها الاقتصادية على السيادة الوطنية في الدول النامية، فالعولمة مرحلة من مراحل تطور النظام الاقتصادي

الرأسمالي وما حملته من تغيرات سياسية واقتصادية أحدثت تأثيرات على دور الدولة الاقتصادي لصالح تنامي دور الشركات متعددة الجنسية والمؤسسات الاقتصادية الدولية وعلى رأسها البنك وصندوق النقد الدوليين، وتدخل هذه المؤسسات في الشؤون الداخلية للدول متجاوزة الحدود السياسية والسيادية لها بشكل يهدد سيادتها واستقلالها.

فرضية الدراسة

تقوم فرضية الدراسة على وجود علاقة عكسية تربط بين العولمة الاقتصادية وبين السيادة الوطنية في الدول النامية، بمعنى أنه "كلما زادت درجة العولمة الاقتصادية في الدولة تراجعت وتهمشت فيها السيادة الوطنية".

وعليه فقد عُدَّت العولمة الاقتصادية متغيراً اقتصادياً مستقلاً والسيادة الوطنية متغيراً سياسياً تابعاً، ولذلك تسعى هذه الدراسة لمعرفة نمط العلاقة بين المتغير الاقتصادي (المستقل) والمتغير السياسي (التابع)، واختبار هذه الفرضية للتأكد من صحتها أو عدمه.

منهجية الدراسة

تستخدم هذه الدراسة المنهج التاريخي ومنهج تحليل النظم، فالمنهج التاريخي لتتبع الظاهرة تاريخياً؛ لأنه لا يمكن عزل أي ظاهرة اجتماعية أو سياسية عن سياقها التاريخي، أي أن هذه الظاهرة ليست وليدة اللحظة ولابد لها من جذور ومقدمات تاريخية ساعدت على بلورتها وتكاملها، قد تعود هذه الجذور والمقدمات لعشرات السنين، وبذلك سيتم استخدام هذا المنهج في دراسة التطور التاريخي لظاهرتي العولمة والسيادة.

أما منهج تحليل النظم، والذي يقوم على افتراض أن النظام هو وحدة التحليل الرئيسية، والنظام هو مجموعة من العناصر المترابطة بشكل منتظم لتصل إلى الاعتماد المتبادل، أي أن كل عنصر أو جزء من الأجزاء المكونة للنظام يؤثر ويتأثر ببقية الأجزاء[1]، وعليه فإن أية ظاهرة يمكن دراستها نظاماً مستقلاً كلاً مركباً من أجزاء عديدة يرتبط كل منها بغيره ويؤثر فيه ويتأثر به. وبما أن النظام الدولي يتكون من مجموعة من النظم الفرعية التي تتفاعل فيما بينها وتتشارك للوصول إلى الاعتماد المتبادل فإن هذا المنهج أحد المناهج المناسبة لدراسة هذا النظام.

والنظام وفق هذا المنهج يتكون من مداخلات ومخرجات، فقد عُدَّت العولمة الاقتصادية إحدى المدخلات، والتأثير على سيادة الدولة المخرجات.

ولذلك سيتم الاستفادة من هذا المنهج لدراسة ظاهرة العولمة الاقتصادية على أنها تشير إلى تزايد الترابط والتداخل العالمي، وأن آلياتها المختلفة تعدُّ مدخلات جديدة تؤثر على السيادة.

وسيتم تقسيم هذا البحث إلى ثلاثة فصول رئيسية: الفصل الأول يتناول ظاهرة العولمة من حيث مفهومها ومؤسساتها الاقتصادية المتمثلة بصندوق النقد والبنك الدوليين ومنظمة التجارة الدولية بالإضافة للشركات المتعددة الجنسية. وفي الفصل الثاني سوف يتناول موضوع السيادة ومحدداتها. والفصل الثالث يتناول أثر آليات العولمة الاقتصادية على سيادة الدولة.

الفصل الأول

مفهوم العولمة الاقتصادية

مقدمة:

شاع استخدام مصطلح العولمة الاقتصادية في نهايات القرن العشرين خصوصاً في العقد الأخير منه، بما تعنيه من زيادة الترابط والتداخل العالميين في مختلف المجالات، وللعولمة أبعاد وانعكاسات مختلفة، سياسية، اقتصادية وثقافية، وقد ساعد على الدفع باتجاه العولمة العديد من العوامل والمتغيرات لعل أبرزها انهيار الاتحاد السوفييتي ونهاية الحرب الباردة، وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عالمية عظمى، وبدا هذا الانهيار لدول الكتلة الشرقية كما لو أنه انتصار حتمي للرأسمالية الغربية، كما يُعتبر التقدم التكنولوجي وتطور شبكة الاتصال والمعلومات إحدى أهم العوامل التي دفعت باتجاه توحيد العالم وتقريب المسافات بين أجزاءه المتباعدة والمختلفة.

وتعتبر المؤسسات الاقتصادية الدولية كصندوق النقد والبنك الدوليين، ومنظمة التجارة الدولية، والشركات متعددة الجنسية، أبرز مرتكزات العولمة الاقتصادية، التي تعتمد على مبادئ الليبرالية الاقتصادية وحرية وتحرير التجارة، وإعطاء دور أكبر للقطاع الخاص في الشأن الاقتصادي.

المبحث الأول: تعريف العولمة:

يُعرف قاموس ويبستر "Webster" العولمة بأنها "إكساب الشيء طابع العالمية وجعل الشيء منتشراً في كافة أنحاء العالم وتطبيقه عالمياً"[2] أي نقله من حيز الدولة "المحدود" إلى الحيز العالمي "اللامحدود" ليكون العالم كله إطاراً للحركة والتعامل والتبادل والتفاعل. ويُعرفها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأنها "مصطلح يجمع بين وصف الظاهرة وتحديد مبادئها، أما الوصف فهو تعبير عن اتساع وعمق التدفقات الدولية في مجال التجارة والمال والمعلومات في سوق عالمية متكاملة"[3]، أما صندوق النقد الدولي فيعرفها بأنها "الاعتماد الاقتصادي المتبادل المتنامي لجميع بلدان العالم الذي نتج عن تزايد حجم وتنوع التعاقدات والصفقات عابرة الحدود للموارد والمنتجات والخدمات، والانتشار المتسارع المطلق للتكنولوجيا[4].

ويشير مفهوم العولمة إلى زيادة كثافة التفاعلات الدولية، فهي تمثل عملية الترابط المتزايد بين المجتمعات، وتنامي شبكات الاعتماد المتبادل على صعيد العالم على نحو أكثر وأكثف وأعمق[5]. وقد ساعد على تكثيف النشاطات والعلاقات ظهور وسائل الاتصال الحديثة التي أصبحت تربط بين المواقع المتباعدة بطريقة تجعل من الأحداث المحلية تكتسب طابع العالمية، ولذلك فهي مزيج مركب من عمليات تعمل بأساليب وأدوات مختلفة بحيث ينتج عنها أشكال جديدة من التحالفات[6].

وتُعرِّف موسوعة الثقافة السياسية العولمة بأنها إضفاء طابع كوني على النشاطات والفعاليات الإنسانية في المجالات الاقتصادية والسياسية والعلمية بهدف ربط التطور التكنولوجي والاقتصادي وما يرافقها من تحرير للتجارة وتبادل السلع والخدمات المختلفة لتأسيس حضارة كونية جديدة قوامها توحيد النظم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وتشير كذلك إلى الاندماج المتسارع للاقتصاد العالمي عبر التجارة، وتدفق رؤوس الأموال، وانتقال التكنولوجيا، وانتشار شبكات الاتصال عبر العالم[7].

وتتضمن العولمة زيادة في تقارب المسافات وانكماش العالم وتقليصه، وهو ما يعبر عنه روبرتسون (Robertson) بأنها عملية تتماشى في الأساس مع التسارع المتزايد للاعتماد المتبادل، وتشير إلى ضغط العالم وتصغيره[8].

وبهذا المعنى يقوم مفهوم العولمة على فكرة ضغط الزمان والمكان وتكثيفهما، وزيادة الترابط بين الوحدات، وتزايد تأثير الداخل بالخارج، بما يؤثر على هوية الوحدات وقدراتها المركزية، بحيث تبدو هذه التغيرات في الدول والمجتمعات نتاج تطور المنظومة العالمية والتفاعلات داخلها[9].

وهناك مَن يرى أنّ العولمة تمثل مرحلة تاريخية للرأسمالية، وتُعبر عن مشروع الرأسمالية لإدارة أزمتها، وأنها تعني سيطرة النظام الرأسمالي على العالم، بإقامة شبكة من العلاقات والتفاعلات متعددة الجنسية ووسيلة لتجاوز الحدود المعيقة لتراكم رأس المال على الصعيد العالمي، لتُشكل عملية استعمار جديد بهدف هيمنة القوى الرأسمالية على أسواق الجنوب وإلحاق اقتصاداتها بقوى العولمة الاقتصادية[10]، بمعنى أنها أحد أشكال الهيمنة الغربية الجديدة التي تعبر عن سعي النظام الرأسمالي العالمي لأحكام سيطرته على دول الجنوب.

ويرى سمير أمين أن العولمة ليست ظاهرة حديثة في تاريخ الرأسمالية إلا أنها دخلت مرحلة جديدة من تطورها وتعمقها خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين وأن هذا التغير تزامن مع

أزمة التراكم على الصعيد العالمي، مما أدى لتآكل قدرة الدولة الوطنية على إدارة الاقتصاد المحلي[11].

المبحث الثاني: العولمة الاقتصادية:

يأتي البعد الاقتصادي للعولمة في مقدمة الأبعاد الأكثر وضوحاً واكتمالاً، إذ تشير العولمة الاقتصادية إلى بروز عالم بلا حدود اقتصادية، يجري فيه النشاط الاقتصادي على الصعيد العالمي، وانتقال حر لرأس المال والسلع والخدمات عبر شركات عابرة للجنسيات والقارات، لا تخضع نشاطاتها لسيطرة الدول وتدخلها، وللرقابة الحدودية التقليدية إلا بالقدر القليل[12].

وبرزت التجليات الاقتصادية للعولمة، وتسارعت في أعقاب انهيار دول المنظومة الاشتراكية، وتميزت العلاقات الاقتصادية الدولية في هذه الحقبة بمجموعة من الميزات أبرزها[13]:

1. التحرير المتزايد للاقتصادات والأسواق الوطنية من التدخلات الحكومية، والتحول نحو اقتصاد السوق الرأسمالي، وذلك في إطار الأخذ ببرامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي في الدول النامية، والتراجع في مفهوم دولة الرفاه في كثير من الدول الرأسمالية.
2. تسارع معدلات النمو في التجارة الدولية في السلع والخدمات ونمو حركة رؤوس الأموال عبر الحدود الوطنية للدول غير آبهةٍ بالحدود الجغرافية والسياسية والسيادية للدول وبخاصة تلك الأموال التي تبحث عن الربح السريع من عمليات المضاربة وليس بهدف الاستثمار في أصول إنتاجية.
3. بروز دور الشركات متعددة الجنسية فاعلاً رئيسياً في التجارة والإنتاج وزيادة النفوذ الاقتصادي لهذه الشركات.
4. ظهور تقسيم دولي جديد للعمل وزيادة درجة التكامل والاعتماد المتبادل بين الاقتصادات الوطنية، إلا أن الاعتماد والتكامل بين الدول النامية والدول الصناعية والرأسمالية غير متكافئين.
5. تقلص سلطة الدولة الوطنية وانحسار قدرتها على رسم السياسات الاقتصادية وتنفيذها بما ينسجم وخصوصية كل بلد وفق منظور وطني، وتحول هذه الصلاحيات من الدولة إلى مؤسسات اقتصادية دولية.
6. التقدم التكنولوجي خصوصاً في مجالي الاتصالات والمواصلات والذي تلعب الشركات متعددة الجنسية الدور الرئيسي فيه، وما أدى إليه هذا التقدم من إمكانات فائقة للحركة والانتقال عبر الحدود الوطنية، وما صاحب ذلك من سهولة انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال والمعلومات.

ومن الممكن القول: إن العولمة الاقتصادية هي محصلة لبروز التكتلات التجارية العالمية الكبرى والتغيرات العميقة في سوق العمل وأساليب الإنتاج وبروز القوى الاقتصادية والصناعية الجديدة والسريعة[14]، إنها –العولمة- عبارة عن تحول نوعي من اقتصاد مُدول كانت فيه "الاقتصاديات القومية" المنفصلة هي المسيطرة رغم اتساع النشاط بين الدول، إلى اقتصاد معولم أصبحت فيه الاقتصاديات القومية المختلفة جزءاً من النظام، بواسطة عمليات أو تعاملات دولية.

وكما تعني العولمة الاقتصادية تحول نمط الإنتاج الرأسمالي من التركيز على التبادل والتوزيع والسوق والتداول إلى التركيز على تقسيم مراحل دائرة الإنتاج وإعادة الإنتاج، من نشرها في كل مكان خارج مجتمعات المركز الأصلي ودوله، وهي بهذا المعنى رسملة العالم على مستوى العمق بعد أن كانت رسملته على مستوى السطح[15].

ويرى توماس فريدمان (T. Friedman) أن العولمة الاقتصادية هي: عملية ديناميكية مستمرة تنطوي على ذلك التكامل في الأسواق وفي الدول الأمم والتكنولوجيا بطريقة تُمكِّن الأفراد والشركات من التجول حول العالم، والوصول إلى مسافات أبعد بصورة أسرع وأعمق وأرخص من أي وقت مضى، وأن الفكرة الدافعة وراءها هي رأسمالية السوق الحرة، إذ كلما تركت قوى السوق تحكم فتحت أبواب الاقتصاد أمام التجارة الحرة والمنافسة الكاملة وأصبح الاقتصاد أكثر قوة وكفاءة وازدهاراً، وهي تعني انتشار رأسمالية السوق الحرة إلى كل دولة تقريباً في العالم ولها مجموعة خاصة من القوانين الاقتصادية تدور حول انفتاح اقتصاد كل دولة وإلغاء القوانين المنظمة له، وخصخصته[16].

وتتسم العولمة الاقتصادية بتطور العمليات والمؤسسات عبر الأممية الأجنبية كنمو حركة التجارة العالمية وزيادة التدفقات المالية والاستثمارات المباشرة وغير المباشرة في ظل إزالة الحواجز السياسية والسيادية أمام نقل رؤوس الأموال ونفوذ المؤسسات الاقتصادية العالمية في اتخاذ القرار الوطني في ظل سياسات الخصخصة وكسر الاحتكارات الحكومية[17]، فقد نما الاستثمار الأجنبي المباشر منذ عام 1995م بنسبة 59% عما كان عليه عام 1960م وبلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (315) مليار دولار عام 1995م[18]، وفي المرحلة بين عامي (1986-1992م) بلغ المعدل السنوي للاستثمار الأجنبي غير المباشر (205.3) مليار دولار، بينما لم يتجاوز في نهاية السبعينات مليار دولار[19].

أما في عام 2006م فقد بلغت قيمة أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر أكثر من (10) ترليون دولار كان نصيب الدول المتقدمة منه أكثر من (7) ترليون دولار بينما كان نصيب الدول النامية منه أقل من (3) ترليون دولار[20].

وإلى جانب الاستثمارات الأجنبية المباشرة تلعب الشركات متعددة الجنسية دوراً بارزاً في العولمة الاقتصادية، فيُوجد حول العالم (65000) شركة (أم) متعددة الجنسية و(850000) شركة منتسبة لها تساهم هذه الشركات بحوالي عُشر الناتج المحلي الإجمالي العالمي وثُلث الصادرات العالمية[21]، وتشكل المبادلات التجارية بينها حوالي ثلث مجمل التجارة العالمية[22].

وعليه يمكن القول إن العولمة الاقتصادية هي سلسلة مترابطة متشابكة من الظواهر الاقتصادية، تتضمن تحرير التجارة وخصخصة الأصول، وسرعة انتقال رؤوس الأموال، وزيادة التكامل والاعتماد المتبادل عبر الحدود، باستخدام التكنولوجيا الحديثة خاصة في مجالي الاتصالات والمواصلات، وانسحاب الدولة من أداء بعض وظائفها الاقتصادية وإفساح مجال أوسع وأرحب للقطاع الخاص ممثلاً بالشركات متعددة الجنسية، ولذلك فهي عملية قفز على الحدود السياسية والسيادية والجغرافية، وتهميش لكل هذه العوائق أمام تدفق السلع والخدمات ورؤوس الأموال المعيقة لتراكم رأس المال على الصعيد العالمي.

المبحث الثالث: آلية العولمة الاقتصادية:

- صندوق النقد الدولي.
- البنك الدولي.
- منظمة التجارة الدولية.
- الشركات متعددة الجنسية.

أولاً: صندوق النقد الدولي

تم إنشاء صندوق النقد الدولي عام 1946م بعضوية 39 دولة واتفق على أن تكون واشنطن العاصمة مقراً دائماً للصندوق حيث يتألف الصندوق من[23]:

- مجلس المحافظين الذي يمثل السلطة التشريعية للصندوق ويكون لكل دولة عضو ممثل ويكون في العادة محافظ البنك المركزي أو وزير المالية لتلك الدولة العضو ويجتمع مرة كل سنة ويهدف لرسم السياسة العامة للصندوق وقبول الأعضاء الجدد وعقد الاتفاقيات مع المنظمات الدولية والإقليمية.
- مجلس المديرين التنفيذيين: الذي يُعدّ السلطة التنفيذية للصندوق ويقوم بالأعمال اليومية وإعداد التقارير السنوية والموافقة على تقديم المساعدات الفنية للدول الأعضاء.
- مدير الصندوق: يعينه مجلس المحافظين كما يعين نائباً له على أن يكون النائب أمريكي الجنسية، ويقوم المدير بالتنسيق بين مجلس المحافظين ومجلس المديرين التنفيذيين

والدول الأعضاء كما يتولى إدارة أعمال الصندوق وتنفيذ توجيهات مجلس المديرين التنفيذيين.

- مجموعة الخبراء المتخصصين: وهم مجموعة من الخبراء في الشؤون الاقتصادية والمالية يقومون بمراقبة تطور الوضع الاقتصادي الدولي وإعداد الدراسات الخاصة بالدول الراغبة بالاستفادة من موارد الصندوق المالية.
- مجموعة الموظفين الإداريين: ويتم اختيارهم من بين الدول الأعضاء في الصندوق.

وهكذا تم إنشاء الصندوق ليُشكل الركن الأساسي للنظام الاقتصادي العالمي برأس مال (8) مليارات دولار (عند التأسيس) موزعة على الدول الأعضاء بحسب الحجم الاقتصادي لكل بلد، وحصة العضو هي التي تحدد قوته التصويتية بحيث يكون لكل عضو (250) صوتاً يضاف لها صوت واحد عن كل مائة ألف دولار. تم تعديلها فيما بعد إلى مائة ألف وحدة سحب خاصة، وكانت الحصة الأكبر فيها للولايات المتحدة الأمريكية حيث كانت تساهم بِـ (2750) مليون دولار تليها بريطانيا (1300) مليون دولار.

وهكذا نُلاحظ الهيمنة الأمريكية الواضحة على التصويت في الصندوق، إذ بمقدورها أن تعطل أي قرار لا يتناسب ومصالحها الاقتصادية والتجارية، بحكم نظام التصويت الذي يُعطي القوة الأكبر للدولة صاحبة رأس المال الأكبر في الصندوق حيث تتخذ القرارات في الصندوق بأغلبية 80% من مجموع الأصوات، وبما أن الولايات المتحدة تمتلك 36% من مجموع الحصص عند التأسيس فإن بمقدورها أن تعطل القرار الذي لا ينسجم وسياساتها الاقتصادية والتجارية[24].

ثانياً: البنك الدولي:

يمثل البنك الدولي الركن الثاني من أركان النظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي، وجاءت نشأة البنك الدولي بالتزامن مع نشأة صندوق النقد الدولي عام 1944 إثر التوقيع على اتفاقية (بريتن وودز) وبدأ البنك أعماله عام 1946م[25].

ويُشكل البنك الدولي للإنشاء والتعمير المؤسسة الأهم لما أصبح يُعرف فيما بعد بمجموعة البنك الدولي والتي تتألف من خمس مجموعات مترابطة متكاملة هي[26]:

1. البنك الدولي للتعمير والتنمية.
2. مؤسسة التنمية الدولية.
3. هيئة التمويل الدولية.
4. وكالة ضمان الاستثمارات متعددة الأطراف.
5. المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار.

وتقوم سياسة البنك الاقتصادية على الفكر الاقتصادي الليبرالي حيث يسعى لتقليص التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي، وتسريع الاندماج في السوق العالمية، وربط الدول النامية بنظام السوق وقواعده[27]. كما يُنادي بالحرية الفردية، وحرية التملك، وتحرير الأسواق وكف يد الحكومات عن التدخل في الشؤون الاقتصادية، فالسياسات التي يفرضها البنك الدولي تنسجم والشكل الليبرالي الاقتصادي واعتماد القواعد الدولية التي تتبعها الدول الرأسمالية، ويؤكد البنك أن المشاريع الحرة وآليات السوق واحترام الملكية الخاصة هي مبادئ ثابتة لا تتزعزع[28].

ثالثاً: منظمة التجارة العالمية:

تُعدّ الركن الأساسي الثالث في النظام الاقتصادي الدولي، وجاء إنشاؤها إثر مقترح تقدمت به الولايات المتحدة الأمريكية إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة لعقد مؤتمر دولي للتجارة والتوظيف، حيث عُقد هذا المؤتمر في لندن عام 1946م بحضور ممثلين عن خمسين دولة، وصدر عن المؤتمر الوثيقة الختامية التي عُرفت فيما بعد بوثيقة هافانا التي تضمنت مجموعة من القواعد الهادفة لتحرير التجارة الدولية[29]، ووضع الأسس للتوصل لاتفاقية التجارة الدولية، والعمل لإنشاء منظمة التجارة العالمية (I. T. O) (International Trade Organization) وفي عام 1947 عُقد مؤتمر دولي في جنيف للبحث في صياغة ترتيب دولي لتخفيض الضرائب والرسوم الجمركية بين الدول المشاركة، وتمخض هذا المؤتمر عن ولادة الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة General Agreement on Tariff and Trade والتي عُرفت فيما بعد باسم الجات (GATT) فأصبحت هذه الاتفاقية سارية المفعول منذ عام 1948م واستمرت خلال ثماني جولات للإشراف على تحرير التجارة الدولية[30]، كان آخرها جولة (أروجواي) والتي استمرت بين عامي 1986-1993م وتم التوقيع عليها عام 1994م بمدينة مراكش بالمغرب) وكان عدد الدول الموقعة عليها (117) دولة وشهدت هذه الجولة إحلال منظمة التجارة العالمية محل الجات وأصبح أكثر من 95% من التجارة الدولية يقع ضمن نطاق الدول الأعضاء في هذه المنظمة[31].

بناءً على ما تقدم يُمكن القول بأن الجات (GATT)، هي الأساس القانوني والعملي لمنظمة التجارة الدولية وأن الانضمام لها مرهون بالانضمام لاتفاقية الجات التي عقدت بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وبروز الولايات المتحدة قوة عظمى، فسعت الولايات المتحدة لعقد اتفاقية بعيدة عن الأمم المتحدة؛ لأن إنشاء مثل هذه المنظمة في إطار الأمم المتحدة يعني أن تكون المنظمة ملبية لحاجات جميع الدول، وبما أن العالم في ذلك الوقت كان منقسماً إلى معسكر شرقي ممثل بالاتحاد السوفييتي يعتمد النظام الاقتصادي الاشتراكي الذي يقوم على ملكية الدولة لوسائل

الإنتاج، ومعسكر غربي ممثلاً بالولايات المتحدة يعتمد النظام الاقتصادي الرأسمالي الحر، بمعنى أن العالم كان ينقسم اقتصادياً إلى كتلة ترى أن من مهام الدولة الأساسية التدخل في الشؤون التجارية الداخلية والخارجية والسيطرة على وسائل الإنتاج، وكتلة تدعو لحرية التجارة وتهميش دور الدولة في الشأن الاقتصادي وإعطاء حرية مطلقة للأفراد والقطاع الخاص[32].

شكل هذا الخلاف عائقاً أمام إنشاء منظمة تجارية عالمية لأن هذا يعني أن تخضع إحدى هاتين الكتلتين للأخرى، وحتى تتجنب الولايات المتحدة الأمريكية الخضوع لمنظمة دولية لا يكون لها الدور الأساسي فيها لجأت لعقد مؤتمر دولي لتدشين اتفاقية تجارية دولية في جنيف بسويسرا عام 1947 بهدف تنمية التجارة الدولية وتحريرها من القيود والحواجز الجمركية[33] وتحقيق قدر متزايد من حرية تدفق التجارة الدولية وسهولتها لهذا كان لابد من إجراء سلسلة من المفاوضات على شكل جولات متعاقبة شاركت بها الدول الأعضاء في الاتفاقية بهدف توسيع إطار المشاركة وكانت هذه الجولات كما يأتي [34]:

1. جولة جنيف عام 1948م في سويسرا.
2. جولة أنسي عام 1949م في فرنسا.
3. جولة توركاي عام 1951م في إنجلترا.
4. جولة جنيف عام 1956م في سويسرا.
5. جولة ديلبون عام 1960-1967م في سويسرا.
6. جولة كندي عام 1964-1967م في سويسرا.
7. جولة طوكيو عام 1973-1979م في سويسرا.
8. جولة اورغواي عام 1986-1993م.

وتعدّ جولة الأورغواي أهم جولات (الجات) وأطولها وتمخض عنها إقرار إنشاء منظمة التجارة العالمية، وإعادة رسم الخريطة الاقتصادية الدولية، ووضع القوانين الناظمة لحركة التجارة الدولية من منظور النظام العالمي الجديد الذي بدأ بالتشكل في منتصف الثمانينات من القرن العشرين، والذي عكس حرص الدول الصناعية الرأسمالية على مواصلة سيطرتها على النظام الاقتصادي العالمي، وتم توقيع الاتفاقية في 15 نيسان عام 1994م في مراكش بالمغرب معلنة ولادة منظمة التجارة الدولية[35] لتشكل مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير الركن الثالث من أركان النظام الاقتصادي الدولي، وتمثل هذه المنظمة أحد أبرز مرتكزات العولمة الاقتصادية متمثلة بتحرير التجارة وإزالة العوائق والقيود التي تعيق حرية التجارة العالمية، وحرية انتقال السلع والخدمات بصورة لم يشهدها التاريخ من قبل وما يتبع ذلك من سيادة مبادئ

الليبرالية الاقتصادية وهيمنة اقتصادية سياسية تعطي للدول الكبرى الأفضلية في توجيه التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية[36].

رابعاً: الشركات متعددة الجنسية:

تعد الشركات متعددة الجنسيات من الظواهر البارزة في الاقتصاد العالمي لما لها من تأثير كبير في حركة الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية، ولا يمكن دراسة العولمة الاقتصادية وانعكاساتها المختلفة دون تناول دور هذه الشركات في العلاقات الاقتصادية الدولية نظراً لدورها في التأثير على هذه العلاقات حيث أصبحت تلعب دوراً أكثر أهمية من دور الحكومات والدول، وتجلى دورها في تدويل الاستثمار والإنتاج والخدمات والتجارة والمساهمة في تشكيل نظام التجارة الدولي.

وتتخذ هذه الشركات أشكالاً وأحجاماً مختلفة وتتميز هذه الشركات بتوحيد الإنتاج والتسويق على المستوى الدولي بحيث يمر إنتاج السلعة الواحدة في أكثر من دولة، ويتم التسويق في دولة أخرى، وتتميز هذه الشركات بما يأتي[37]:

1. انتشار نشاطها في عشرات الدول بهدف الاستفادة من أي ميزة نسبية توفرها أي دولة، وغالباً ما تحصل هذه الشركات على تمويل محلي من كل بلد يمتد إليه نشاطها، كما يتم انتقاء كوادرها حسب الكفاءة والإدارة بغض النظر عن الجنسية.
2. تعدد النشاطات التي تعمل ضمنها فقد تعمل الشركة في قطاع الكهرباء، والصناعات الثقيلة والكيماويات والمصارف.
3. تعتمد على التكنولوجيا وتساهم مساهمة فاعلة في عمليات البحث العلمي والتطوير جنباً إلى جنب مع الدولة في كثير من الحالات، ففي ألمانيا مثلاً، تعادل نسبة الإنفاق على البحث والتطوير ما يعادل 37.2 مليار دولار تساهم الشركات بأكثر من 60% من هذه النسبة. وفي اليابان تساهم هذه الشركات بأكثر من 86% من نسبة الإنفاق على البحث العلمي والتكنولوجي، وفي الولايات المتحدة تساهم هذه الأبحاث بحوالي 58%.
4. ازدياد النشاط المالي لهذه الشركات إذ ازدادت مساهمتها في تجارة الأسهم والسندات المالية والمضاربة في الأسواق المالية ويُقدر حجم التعامل اليومي لها مع الأسواق المالية بحوالي ترليون دولار.
5. الانتشار الواسع لهذه الشركات وضخامة حجم إيراداتها وسيطرتها على أكثر من ثلثي التجارة الدولية في قطاعي السلع والخدمات بالإضافة إلى تحكمها بالإنتاج والتبادل والتوزيع والتسعير وانتقال رؤوس الأموال[38].

وتتوزع الشركات متعددة الجنسية جغرافياً في أنحاء العالم كافة إلا أنها ليست موزعة بالتساوي فمن بين أكبر (500) شركة هناك (418) شركة منها تتخذ مقارها في ثلاث مناطق اقتصادية هي: الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، وتقدر الثروة في هذه المناطق بحوالي (20) ترليون دولار أي أكثر من 80% من الإنتاج القومي العالمي وتستأثر بأكثر من 85% من إجمالي التجارة الدولية[39].

وفي عام 1998م بلغ إجمالي إيرادات الشركات الخمسمائة الكبرى في العالم حوالي 11.4 ترليون دولار، أي ما نسبته 45% من الناتج المحلي الإجمالي لدول العالم البالغ 25 ترليون دولار، وحوالي 149% من حجم الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة الأمريكية البالغ 7.7 ترليون دولار، أما حجم إيرادات هذه الشركات مقارنة بالدول النامية فيساوي حوالي 194% البالغ حوالي 5.9 ترليون دولار[40]. وتبلغ قيمة الأصول لهذه الشركات أكثر من 34 ترليون دولار[41].

وفي عام 2001م تم رصد (65) ألف شركة متعددة الجنسية تمتلك حوالي 850 ألف فرع خارجي، وتسيطر على أكثر من (60%) من التجارة العالمية تنتمي أغلب هذه الشركات لدول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية[42].

ورغم أن هذه الشركات تحقق أرباحاً طائلة وهي في زيادة مستمرة من عام لآخر، ففي عام 1994م كان مجمل أرباح الشركات الخمسمائة الكبرى حوالي (2810) مليار دولار ارتفع عام 1995م ليصل إلى (323) مليار دولار، ورغم كل هذه المداخيل التي تحققها إلا أن نسبة التشغيل فيها منخفضة إذا ما قورنت بحجم الأرباح المتحققة فهي لا تستخدم سوى (35) مليون عامل فقط[43].

الفصل الثاني

مفهوم السيادة

المبحث الأول: تعريف السيادة:

السيادة مفهوم تتداخل فيه الأبعاد السياسية والقانونية، ورغم الاختلاف في تحديد المفهوم إلا أنه يعني السلطة العليا التي لا تعلوها سلطة، وهو خاصية مُلازمة للدولة تُميزها عن غيرها من أشخاص القانون الدولي.

فالموسوعة الأمريكية تُعرِّف السيادة بأنها: السلطة المُطلقة غير المحددة للدولة وهي بهذا تربط بين السيادة والقوة اللامتناهية التي يخضع لها الأفراد جميعهم[44].

ويُعرفها قاموس بنغوين للعلاقات الدولية بأنها: (الاستقلال في السياسة الخارجية والاختصاص الحصري في الشؤون الداخلية، فالسيادة الداخلية تُشير إلى سلطة عليا لصنع القرارات وتنفيذها في إقليم معين وسكان معينين، والسيادة الخارجية تشير إلى عدم وجود سلطة دولة عليا تعلو سلطة الدولة)[45].

وتعرِّفها موسوعة السياسة بأنها: "السلطة العليا التي لا تعلوها سلطة الدولة وميزتها الأساسية الملازمة لها، والتي تتميز بها عن كل ما عداها من تنظيمات داخل المجتمع السياسي المنظم، ومركز إصدار القوانين والتشريعات والجهة الوحيدة المخولة بمهمة حفظ النظام والأمن والمُحتَكِرة الشرعية الوحيدة لوسائل القوة، ولحق استخدامها لتطبيق القانون"[46].

وتُعرفها الموسوعة البريطانية بأنها: السلطة المطلقة في صنع القرار في الدولة وفي عملية حفظ السلام والأمن[47]، أما موسوعة (Webster News World) فتُعرفها بأنها: السلطة المطلقة على منطقة جغرافية معينة وأن حيازة السيادة هي الصفة المميزة للدولة عن غيرها[48].

وعرّفها جان بودان (Jean Bodin) (1530-1596) بأنها: القدرة الفعلية للدولة على الاحتكار الشرعي لأدوات القمع في الداخل ورفض الامتثال لأية سلطة تأتيها من الخارج وهي مرادفة للاستقلال وهي دائمة لا تفوض ولا تخضع للتقادم ولا يحد منها القانون[49]. ويرى أنها السلطة العليا المسيطرة على المواطنين والرعايا دون تقييد قانوني ما عدا القيود التي يفرضها القانون الطبيعي والشرائع السماوية[50].

أما توماس هوبز (Thomas Hobbes) فقد عرّفها بأنها: السلطة العليا التي تستطيع فرض النظام والسلطة، وذهب إلى أن الإنسان مصلحي وذاتي التفكير ولا يُحافظ على عهوده ولا يمتثل للقوانين إلا إذا انسجمت مع ميوله ومصالحه، ولهذا فإن احتمالية الصدام بين الفئات الاجتماعية تبقى قائمة، فنشأت الحاجة لوجود سلطة عليا تفرض القانون والنظام، وعليه فإن سلطة الدولة وسيادتها ضروريتان للبقاء والاستمرار[51].

أما في الفكر السياسي الإسلامي فقد ارتبط مفهوم السيادة بشخصية الخليفة عن طريق البيعة فتجسدت السيادة في شخص الحاكم بموجب نظرية الحق الإلهي، فالحاكم هو المسؤول عن تطبيق القانون الإلهي أمام الله.

أما السيادة من المنظور الماركسي فإنها مرتبطة بأصل وجود الدولة، فالدولة في الفكر الماركسي ليست سوى أداة قمع طبقي تستخدمها الطبقة البرجوازية لقهر طبقة الأكثرية الكادحة، وحسب المفهوم الماركسي فإن الصراع الطبقي بين الأكثرية الكادحة والأقلية البرجوازية سيؤدي لإقامة دولة البروليتاريا القائمة على الأسس الاشتراكية تمهيداً لخلق المجتمع الشيوعي وإلغاء وجود الدولة ثم إلغاء ظاهرة السيادة[52].

المبحث الثاني: مظاهر السيادة:

للسيادة مظهران داخلي وخارجي:

- السيادة الداخلية: بمعنى أن تمتلك الدولة السلطة الشرعية المطلقة والحصرية على جميع الأفراد والجماعات داخل إقليمها[53]، وحرية الدولة في إدارة شؤونها دون تدخل خارجي، وحرية الدولة في تنظيم حكوماتها بالشكل الذي تراه مناسباً واعتماد الدستور الذي يتفق مع حاجاتها، وهو ما يعبر عنه الاستقلال الداخلي بمعنى أن الدولة هي صاحبة السيطرة المطلقة داخل إقليمها وتمارس سلطانها من غير تدخل من أي قوى خارجية.
- السيادة الخارجية: أي أن الدولة صاحبة السلطة المطلقة بإدارة علاقاتها الخارجية ومن غير الخضوع لأي سلطة[54]. وهذا لا يعني التحرر من القيود التي تطرحها قواعد القانون الدولي العام الذي تقره جميع الدول وتلتزم به[55].

وقد أكدت قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة على أنه ليس لأية دولة الحق في التدخل في الشؤون الداخلية والخارجية لأية دولة أخرى، وعليه فقد عُدّت الأعمال التالية مخالفة لميثاق الأمم المتحدة:

- استعمال إجراءات اقتصادية وسياسية، أو من طبيعة أخرى لإكراه دولة ما على ممارسة أعمال خارجة عن إرادتها.
- استعمال القوة لحرمان الشعوب من "هويتها القومية" وهذا ما نصت عليه الفقرة الرابعة من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة التي تنص على أنه "يمتنع أعضاء المنظمة في علاقاتهم الدولية من اللجوء للقوة أو التهديد ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة".
- التدخل في الصراعات الداخلية لدولة ما وهذا يرتبط بحرية الدولة أو الجماعة داخل الدولة في اختيار النظام السياسي والاقتصادي الذي يتناسب مع هذه الجماعة.

- حق الشعوب في اختيار النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي. فللدولة أن تختار نظام الحكم الذي يلائمها وأن تضع لنفسها الدستور والقوانين والأنظمة التي تتوافق مع مصالحها، ولها أن تغير نظامها وحكومتها من غير أي تدخل من قوة أجنبية.

المبحث الثالث: خصائص وأشكال السيادة

خصائص السيادة:

- مطلقة: أي أنها السلطة التي لا تعلوها سلطة ولا يوجد لها حدود في سن القوانين داخل إقليم الدولة، وهي أعلى صفة للدولة وأنه ليس هناك داخل الدولة ولا خارجها هيئة تتمتع بسلطات أعلى منها ولا يحد هذه السيادة إلا الحدود القانونية التي يضعها القانون الدولي العام.
- شاملة: أي أنها تطبق على المواطنين كافة داخل إقليم الدولة، ولا يُستثنى من هذا الشمول سوى ما يتمتع به الممثلون الدبلوماسيون من حصانات وامتيازات.
- دائمة: أي أنها تدوم بدوام الدولة وتزول بزوالها.
- غير قابلة للتجزئة: أي أنه لا يوجد داخل الدولة سوى سيادة واحدة، وما دامت مطلقة، وتمثل الإرادة العامة وتشمل الإقليم الجغرافي للدولة فلا يمكن تجزئتها[56].
- غير قابلة للتنازل: أي أن الدولة لا تستطيع التنازل عن سيادتها لأنها عندئذ تفقد ذاتها، وبما أنها ليست سوى ممارسة الإرادة العامة فإنها لا تستطيع التنازل عن ذاتها الذي هو كائن جماعي ليس لأحد حق الادعاء بالتنازل عنه[57].

أشكال السيادة:

- السيادة القانونية: بمعنى أن صاحب السيادة هو الشخص أو الهيئة التي يمنحها القانون حق ممارسة السيادة وإصدار الأوامر والنواهي في الدولة، وفي كل دولة جهاز خاص لإصدار القوانين وهذا الجهاز هو صاحب السيادة القانونية وهي بهذه الصفة عائدة للدولة على أنها شخص معنوي[58].

وتتمثل السيادة القانونية في أنها السلطة العليا لتشريع القوانين ويوجد في كل دولة شخص أو مجموعة أشخاص يمتلكون السلطة العليا التي تمكنهم من إصدار الأوامر والنواهي، وهؤلاء هم أصحاب السيادة القانونية وعلى سائر الأفراد الإذعان لهذه الأوامر والانقياد لها.

- السيادة السياسية: وهي القوى التي تقوم بتنفيذ القانون، وهذه القوى تأتي في الأنظمة الديمقراطية عن طريق الانتخابات. بمعنى سيادة أولئك الذين لهم حق الانتخابات وهم الذين

يتم بواسطتهم اختيار صاحب السيادة القانونية، فالسيادة القانونية هي الأداة التي تنفذ إرادة السيادة السياسية والحكومات الصالحة هي التي تطور وتوثق العلاقة بين السيادتين.

- السيادة التامة والسيادة الناقصة: الدولة تامة السيادة هي الدولة التي لا تخضع في شؤونها الداخلية أو الخارجية لأي هيمنة من دولة أخرى، وهي الدولة المستقلة تماماً داخلياً وخارجياً. وهذا لا يعني أن الدولة تامة السيادة غير خاضعة لمبادئ القانون الدولي العام بل هي مطلقة السيادة بما وفقاً للقانون الدولي[59]. أما الدولة ناقصة السيادة فهي التي تخضع في شؤونها الداخلية أو الخارجية لدولة أخرى كالدول التابعة أو المحمية أو المستعمرة أو الخاضعة للانتداب.

فالدولة تامة السيادة تتمتع بمظاهر سيادتها كلها داخل إقليمها وفي محيطها من غير أن يكون لأي جهة أخرى حق التدخل في شؤونها، وهذا هو الوضع الطبيعي الذي يجب أن يتمتع به أعضاء المجموعة الدولية كافة.

أما الدولة ناقصة السيادة فهي التي ليس لها كامل الحرية في ممارسة سيادتها لارتباطها بدولة أخرى أو خضوعها لها بأي صورة من صور التبعية[60].

المبحث الرابع: محددات السيادة:

رغم أن السيادة توصف بأنها مطلقة وغير مقيدة، إذ إن التقييد يتناقض مع مبدأ الإطلاق إلا أن هناك مجموعة من القواعد والقوانين الدولية التي يجب على الدولة أن تلتزم وتتقيد بها بوصفها جزءاً من المجتمع الدولي، فهل تشكل القواعد الدولية والمعاهدات وقواعد إقامة العلاقات الدبلوماسية بين الدول والتحالفات الثنائية والمتعددة قيوداً على السيادة؟ فمن هذه العلاقات والالتزامات التي تتقيد بها الدولة تبدأ الدولة بفقدان جزء من سيادتها[61]، بناءً على هذه النظرية فإنه ليس هناك فوق الأرض دولة تتمتع بسيادة مطلقة، فهي مقيدة خارجياً بمعاهدات ومواثيق دولية، وهناك من يرى أن هذا الالتزام من الدولة بالمعاهدات والقواعد القانونية الدولية لا يُعد انتقاصاً من سيادتها كون هذا التقيد بالقانون الدولي يهدف لتحقيق السلم والأمن والتعاون الدولي والذي يعبر عن إرادة المجتمع الدولي[62] وعليه فإنه يمكن القول أن هناك مجموعة من القيود والمحددات التي تساهم بالحد من السيادة وإسقاط صفة الإطلاق عنها وهذه المحددات هي:

1. القانون الطبيعي:

تستند هذه النظرية إلى وجود قانون طبيعي يكمن في الروابط الاجتماعية، والعقل الإنساني هو الذي يكتشف هذا القانون، وبناءً عليه يقوم بصياغة القانون الوضعي، وكلما كان القانون الوضعي أقرب للقانون الطبيعي كان أقرب للكمال.

وفكرة القانون الطبيعي فكرة قديمة تعود لعهد القانون الروماني إلا أنها تجددت في القرنين السابع والثامن عشر الميلاديين إثر ما ساد من أفكار عن السيادة المطلقة للدولة فبرزت الحاجة لفكرة القانون الطبيعي للدفاع عن حقوق الأفراد وحرياتهم ضد طغيان الدولة(63).

وخلاصة القول إن الدولة ليست مطلقة الحرية في صياغة القواعد القانونية، فالقانون الطبيعي يحدد هذه السيادة ويقيد السيادة حتى سيادة الشعب بوصفه المثل الأعلى الذي يذود عن حرية الإنسان وكرامته.

2. الحقوق الفردية(64):

تستند هذه النظرية إلى أن للفرد حقوقاً طبيعية ولدت معه، وهذه الحقوق يتمتع بها الفرد قبل أن ينتقل لحياة الجماعة بموجب العقد الاجتماعي، والفرد عندما انتقل لحياة الجماعة لم يتنازل عن حقوقه بل لجأ للجماعة لحماية هذه الحقوق وصيانتها، وبما أن السلطة وجدت لهذا الهدف فهي ملزمة باحترام حقوق الأفراد الطبيعية.

إذن فالسيادة ليست مطلقة وإنما مقيدة بمراعاة حقوق الأفراد وهي لم توجد إلا لحماية هذه الحقوق، وعليه تشكل الحقوق الفردية محدداً من محددات السيادة.

3. التحديد الذاتي للسيادة:

تقوم هذه النظرية على أن الدولة هي التي تضع القانون ثم تتقيد به بإرادتها، صحيح أن الدولة تملك حق تغيير أو تعديل القانون إلا أنها تبقى ملتزمة به ما دام معمولاً به، فالسلطة هي التي تضع القانون وتتقيد به فكأنها سعت لتقييد نفسها به، الأمر الذي يعد أحد محددات السيادة المطلقة للدولة.

4. القانون الموضوعي:

تقوم هذه النظرية على أن الدولة مقيدة بتصرفاتها بقواعد القانون الموضوعي الناشئ عن مقتضيات التضامن الاجتماعي، فالإنسان ينخرط بالجماعة لشعوره بالحاجة للحياة الجماعية وينشأ بين الأفراد شعور بالتضامن الاجتماعي، وهذا التضامن هو الذي أنشأ الدولة وهو الذي يفسر مشروعية السلطة السياسية والقانونية فيها، فممارسة الدولة لسلطاتها لا تكون مشروعة إلا إذا كانت منسجمة مع مقتضيات هذا التضامن، والتضامن الاجتماعي هو أساس القاعدة القانونية.

وعليه فإن التضامن الاجتماعي يشكل أحد محددات السيادة للدولة والسلطة السياسية فيها وهذا التضامن يعد قيداً محدداً لممارسة السلطة لسيادتها مما ينفي عنها صفة الإطلاق.

5. القانون الدولي:

تعد قواعد القانون الدولي أحد أهم محددات السيادة المطلقة وأبرزها، إذ تفرض هذه القواعد على الدول مجموعة من القوانين عليها الدول الالتزام بها(65).

6. عضوية الدولة في المجتمع الدولي:

تشكل عضوية الدولة في المجتمع الدولي أحد القيود المحددة للسيادة مثل قيود منظمة الأمم المتحدة التي تفرض على جميع الدول الأعضاء لتحقيق السلم والأمن الدوليين.

7. دخول الدولة في المعاهدات:

يشكل دخول الدولة في معاهدات ثنائية أو متعددة قيداً على حريتها وإعاقة لحركتها، إذ يجب عليها الالتزام بنصوص هذه المعاهدات والتقيد بها، وهذا يشكل محدداً آخر من محددات السيادة المطلقة.

8. وجود الدول الكبرى:

يأتي هذا القيد نتيجة الوضع المتميز الذي أعطي للدول الكبرى (الولايات المتحدة الأمريكية، وفرنسا، وبريطانيا، والصين وروسيا) حق الاعتراض على قرارات مجلس الأمن الدولي وهو ما يعرف بحق النقض "الفيتو" وهو ما يعطى لهذه الدول الحق في التحكم بمجريات العلاقات الدولية وقواعدها وهذا الامتياز أعطي لبعض الدول في اتخاذ القرارات في بعض المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي حيث ترتبط القوة التصويتية للدولة بحجم ما تساهم به الدولة من ميزانية البنك الدولي، أي أن القوة التصويتية بحجم ما تساهم به الدولة من رأس مال البنك وهو ما يعطي للدول الغنية ميزة لا تتمتع به الدول الفقيرة وهذا يتناقض مع مبدأ المساواة في السيادة الذي نصت عليه المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة في فقرتها الأولى(66).

ثم إن فكرة المساواة بين الدول ليست إلا مسألة شكلية مما يعني أن بعض الدول ليست ذات سيادة تامة وليست محصنة من التدخل في شؤونها الداخلية من قوى إقليمية أو دولية، الأمر الذي يتنافى ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الذي نصت عليه الفقرة السابعة من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة.

المبحث الخامس: الدول النامية

مفهوم الدول النامية:

تعرف الدول النامية بأنها تلك الدول التي لم تصل إلى مرحلة التطور الاقتصادي الذي يتميز بنمو التصنيع وبلوغ الدخل القومي مستوى يمكن من توفير الادخار المحلي المطلوب لتحويل الاستثمار لعمليات النمو المستقبلية، وهي الدول التي رزحت تحت السيطرة الاستعمارية، وما تزال تحت الهيمنة الإمبريالية التي تسيطر على السوق العالمية، والمحلية لهذه الدول، بحيث أصبح اقتصادها ملحق وتطورها مرهون ببرامج الاقتصاد الإمبريالي، وهي دول ذات مستوى معيشي منخفض مقارنة بالدول المتقدمة، ولا يستقيم فيها التوازن بين سرعة نمو السكان ودرجة التقدم الاقتصادي، وتسعى لتنمية مواردها الاقتصادية وزيادة طاقتها الإنتاجية لتجاوز حالة التخلف الاقتصادي، وقد استطاع الاستعمار القديم تجزئة وتفتيت الكيان السياسي والاجتماعي لهذه الدول مما أضعف قدرتها المستقبلية على النمو واللحاق بركب الدول المتقدمة[67].

ويطلق على هذه الدول اصطلاح العالم الثالث وهي الدول التي شكلت ظاهرة اقتصادية اجتماعية، سياسية متميزة خلال الحرب الباردة، وهذه الدول تمتلك مصادر الثروة الخام خاصة مصادر الطاقة وتسيطر الشركات الاحتكارية الأجنبية على هذه المصادر، وتسمى هذه الدول أحياناً "بلدان تمر بمرحلة التنمية" و"بلدان متخلفة" و"أقطار أقل تقدماً" وكل هذه المفاهيم والاصطلاحات تدل على معنى واحد يُميز هذه الدول ذات السمات المتشابهة عن باقي الدول المتقدمة أو الأكثر تقدماً[68].

ويعرف البنك الدولي الدول النامية حسب المعيار الاقتصادي والذي يستند إلى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وهي الدول التي يتراوح نصيب الفرد فيها بين (745-9206 دولارات)[69].

ويتميز اقتصاد هذه الدول بارتفاع حجم المديونية حيث اندفعت للاستدانة الخارجية للتعويض عن النقص الحاد في مدخراتها الوطنية، فخلال الفترة بين عامي 1970م-2001م ارتفع حجم الديون لهذه الدول على النحو التالي:

1970م – 62 بليون دولار.

1980م – 481 بليون دولار.

1990م – 1539 بليون دولار.

1996م – 2038.8 بليون دولار.

2001م أكثر من 2.5 ترليون دولار.

وقد سددت هذه الدول خلال الفترة بين عامي 1980م – 2001م أكثر من (4500) بليون دولار ورغم ذلك فقد ارتفعت مديونية هذه الدول إلى أكثر من ترليونيّ دولار كما تشير الأرقام السابقة، مما أدى إلى تفاقم أزمة المديونية في هذه الدول فأعلنت عجزها عن سداد أعباء هذه الديون وظهر هذا العجز في كل من السودان، مصر، المكسيك، الأرجنتين، تركيا، حيث أصبحت أعباء خدمة الدين تشكل ما نسبته حوالي 67% من ميزان المدفوعات كما الحال في تونس، و55% في مصر الأمر الذي ساهم في زيادة تبعية هذه الدول الاقتصادية والمالية والتجارية والتكنولوجية للدول الرأسمالية الدائنة(70).

وقد استغلت الدول الرأسمالية الدائنة أزمة المديونية الخارجية لهذه الدول ووظفتها لتحقيق أهدافها السياسية والاقتصادية والمتمثلة بما يلي:

1. التدخل في شؤون الدول المدينة والتأثير على قرارها الوطني.
2. فرض مزيد من الشروط الاقتصادية والسياسية على الدول المدينة.
3. تعميق تبعية هذه الدول للنظام الرأسمالي العالمي(71).

مما سبق يمكن القول أن الديون الخارجية للدول النامية ساهمت في تدخل الدول الدائنة في الشؤون الداخلية لهذه الدول، مما منعها من انتهاج سياسة اقتصادية مستقلة، وشكلت هذه المديونية المدخل الذي دخلت منه المؤسسات الاقتصادية الدولية للتدخل في الشأن الداخلي لها، وهي ما سيتم بحثه في الفصل التالي.

الفصل الثالث

العلاقة بين العولمة الاقتصادية والسيادة

المبحث الأول: إطار نظري لتحليل العلاقة بين العولمة والسيادة

أدت المتغيرات العالمية في مجالات العولمة إلى إفراز تحولات خطيرة تحيط بالمفهوم التقليدي للدولة والأمة معاً، فالعولمة وما يتبعها من انعكاسات سياسية اقتصادية، ثقافية اجتماعية ضربت مفهوم الدولة في الصميم فانهارت الحدود ومعطيات السيادة وأدت إلى مضاعفات تسير باتجاهين متناقضين، أحدهما توحيد العالم من جهة، وتفتيته من جهة أخرى، فالتوحد المتسارع لاقتصاديات العالم وأسواقه عرّض كيانات سياسية في معظم أرجاء العالم بما فيها كبريات الدول إلى خطر التحلل والتفكك والتجزئة بسبب عجز الدولة عن حماية مواطنيها من تحكم الاقتصاد العالمي بحاضرها ومستقبلها، هذا التفكك والتحلل سيؤدي إلى تعزيز الكيانات والهويات الإقليمية الجديدة حيث ستطالب هذه الكيانات الصغيرة التي قد تنشأ بالانضمام لهذه الكيانات

الإقليمية[72]، وفي الدول النامية فإن عملية دمج أو إدماج دولة في الاقتصاد العالمي سيؤدي إلى تفكك هذه الدول.

هذه المتغيرات كان لها انعكاسات على الدولة وأسسها وعناصرها التقليدية التي عرفت بها الدولة وأبرزها عنصر السيادة، فالسيادة للدولة هي كالحرية للفرد، وبما أن الدولة هي صاحبة السيادة بمفهومها التقليدي وهي الإرادة العليا التي لا تعلوها إرادة، فهل ما زالت الدولة مطلقة السيادة في ظل أوضاع العولمة الاقتصادية بمؤسساتها المختلفة؟

إذا كانت الإجابة بالنفي فهذا يعني أن الدولة فقدت حريتها أو فقدت سيادتها أو على أقل تقدير تحولت هذه السيادة من سيادة كاملة مطلقة إلى سيادة ناقصة محدودة بهذه الأوضاع والمتغيرات التي عصفت بالعالم في السنوات الأخيرة.

وإذا كان مفهوم العولمة يشير إلى التداخل الواضح للاقتصاد والاجتماع والسياسة والثقافة والسلوك من غير اعتبار للحدود السياسية للدول ذات السيادة، ودون الحاجة لإجراءات حكومية، إذا كانت العولمة تعني كل هذا، فما هو مصير السيادة بمفهومها التقليدي والذي ميز الدولة عن غيرها من أشخاص القانون الدولي والعلاقات الاقتصادية الدولية.

وهناك ثلاث تيارات رئيسية تناولت علاقة العولمة بالسيادة وهذه التيارات هي:

التيار الأول: يعتبر أنه لم يعد هناك مبرراً لتطبيق السيادة المطلقة في الحالات التي تمارس فيها الدولة دوراً سياسياً حكومياً وتدخل فيها الدولة في معاملات تجارية واقتصادية، هذا التحول الذي حدث في نهايات القرن العشرين كان السبب الرئيسي في التنازل عن السيادة المطلقة وتبني نظرية السيادة المقيدة لتشجيع الدولة في أداء دورها في النظام الاقتصادي العالمي، ويرى أتباع هذا التيار أن الجغرافيا السياسية التي كانت تحكم وتُنظم العلاقات الاقتصادية الدولية تراجعت لصالح علاقات جديدة قائمة رفع القيود أو حرية التجارة وإزالة كافة القيود والحواجز أمام تدفق السلع والخدمات وتخلي الدولة عن أداء دورها الاقتصادي لصالح القطاع الخاص[73].

في ظل هذه الأوضاع الجديدة ظهر ما يُسمى بنظام التحكيم التجاري الدولي كقضاء خاص ينافس قضاء الدولة بشأن الفصل في المنازعات الناشئة عن عقود التجارة الدولية هذا النوع الجديد من القضاء يعتبر أداة لنزع عقود التجارة الدولية من سلطة القوانين الوطنية لصالح نظام التحكيم التجاري الدولي الأمر الذي ساهم بالانتقال من مرحلة السيادة المطلقة للدولة إلى مرحلة السيادة المقيدة.

التيار الثاني: يرى أن المحددات الخارجية للقرار السياسي تفوق المحددات الداخلية بمعنى أن الأحداث العالمية تنعكس على القرار السياسي للدولة أكثر من الأحداث المحلية فذهب أتباع

هذا التيار إلى أن تحول العلاقات الاقتصادية الدولة من خلال تنامي المصالح المشتركة ذات البعد العالمي سيقلل النزعة الحربية التي كانت تُعد الوظيفة التقليدية للدولة، لصالح التوجه نحو الاعتماد المتبادل، ومع ازدياد المصالح المشتركة فإن المؤسسات الاقتصادية الدولية سوف يزداد نشاطها وتأثيرها على حساب الدولة[74]، بمعنى أن هذه المؤسسات (صندوق النقد والبنك الدوليين، ومنظمة التجارة العالمية، والشركات متعددة الجنسية) بدأت تمارس نشاطها وتتدخل في الشأن الداخلي للدول، مما يُعد خرقاً لسيادتها الوطنية.

التيار الثالث: يرى هذا التيار أن الدولة في ظل العولمة الاقتصادية قد تغير دورها الوظيفي، وهذا التغير مرّ بمراحل تاريخية مختلفة، وفي كل مرحلة من مراحل النظام الاقتصادي العالمي كان النظام الرأسمالي يعاني من أزمة، وكان يبتدع آليات جديدة للخروج من أزمته.

ففي بداية القرن العشرين تعرضت الأفكار الاقتصادية الكلاسيكية التي كانت تدعو لعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لهزات وأزمات كان أبرزها الأزمة الاقتصادية عام 1929م مما دفع باتجاه إعادة النظر في المسلمات الاقتصادية التي كانت تقوم عليها النظرية الاقتصادية الكلاسيكية، فكان لابد من إعطاء دور أكبر للدولة للتدخل في الحياة الاقتصادية. وفي الثلث الأخير من القرن العشرين أعيد النظر بهذه الأفكار باتجاه كف يد الدولة عن التدخل في الشأن الاقتصادي لصالح القطاع الخاص[75].

المبحث الثاني: أثر مؤسسات العولمة الاقتصادية على السيادة

شهد النظامان العالميان: الاقتصادي والسياسي في بداية العقد الأخير من القرن العشرين تغيراً جوهرياً بالتحول نحو النظام أحادي القطبية مما أدى إلى هيمنة النظام الرأسمالي الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية بعد انهيار الاتحاد السوفييتي السابق وكان هذا الانهيار لدول المنظومة الاشتراكية فرصة تاريخية نادرة للرأسمالية كي تملأ الفراغ الذي خلفه هذا السقوط، فسارعت في منتصف التسعينات من القرن العشرين للسيطرة سياسياً واقتصادياً على العالم حيث تم إنشاء منظمة التجارة العالمية ليصبح العالم محكوماً بمثلث قيادي اقتصادي يضم كلاً من (صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية)، وكان من أبرز نتائج هذا التحول الضغوط التي مورست على الدول النامية لإعادة هيكلة اقتصادياتها باتجاه الخصخصة وتحرير التجارة الخارجية، فاتجهت التشريعات القانونية والاقتصادية الداخلية لهذه الدول باتجاه تنازل الدولة عن ملكيتها وإدارتها للمشروعات الاقتصادية من قوانين الخصخصة وقوانين تشجيع الاستثمار الأجنبي داخل حدودها وما صاحب ذلك من تعديل التشريعات الداخلية لهذه الدول كي تنسجم والوضع الجديد.

وقد ساهمت مؤسسات العولمة الاقتصادية في تهميش سيادة الدولة من خلال:

أ. المديونية الخارجية:

نظراً للارتباط الوثيق بين سياسات التكيف وإعادة الهيكلة التي يفرضها البنك الدولي وبين مديونية الدول النامية فإنه لا يمكن دراسة ظاهرة العولمة وأثرها على السيادة من غير إلقاء نظره على أزمة المديونية لهذه الدول، فالمديونية وأزمة القروض التي عانت منها هذه الدول كانت بمثابة المدخل الذي دخلت منه هذه المؤسسات الدولية إلى السياسات الداخلية لهذه الدول.

في بداية العقد السابع من القرن العشرين وبالتحديد عام 1971م اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية قرار وقف قابلية تحويل الدولار إلى ذهب وتعويم الدولار من غير استشارة البنك الدولي، ومنذ ذلك التاريخ تغيرت القواعد التي تحكم مسار العلاقات الاقتصادية الدولية، واضطربت أسواق النقد الدولية، ثم اتخذت الولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية سياسات حمائية ورفعت سعر الفائدة، كل هذا تزامن مع ارتفاع أسعار المواد الغذائية والصناعية والاستهلاكية ارتفاعاً حاداً مما أدى إلى تفاقم أزمة القروض للدول النامية على نحو غير مسبوق.

لقد أدى تراكم رأس المال في النظام الرأسمالي إلى فوائض مالية ضخمة، هذه الفوائض لم يكن من المجدي استثمارها داخل هذه الدول بسبب تدني معدلات الربح، لهذا لم تجد هذه الفوائض مجالات إنتاجية في الدول الرأسمالية، فبدأت تبحث لها عن مجالات خارجية، من هنا بدأت الاقتصادات الرأسمالية تستخدم هذه الفوائض لإحكام هيمنتها وسيطرتها على الدول النامية بتقديم القروض لهذه الدول، وهذه القروض قادت إلى نتيجتين مهمتين[76]:

الأولى: التخفيف من أزمة الكساد في الاقتصاد الرأسمالي والتخلص من الفوائض المالية الضخمة، إذ إن الجزء الأكبر من هذه القروض كان مشروطاً بشراء سلع وخدمات من الدول الدائنة، وبهذا ساعدت هذه القروض في التخفيف من حدة البطالة وتحريك عجلة الاقتصاد في تلك الدول.

الثانية: زيادة إحكام سيطرة الدول الدائنة على البلاد المدينة ودمجها في النظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي.

وعليه فقد كانت القروض الدولية وسيلة للتخفيف من أزمة الكساد الاقتصادي الرأسمالي ووسيلة لنهب مقدرات الدول المدينة، إلا أنه وفي بداية الثمانينات من القرن الماضي وبالتحديد عام 1982م انفجرت أزمة الديون في ثلاثة من كبار الدول النامية هي: المكسيك والأرجنتين والبرازيل حيث توقفت هذه الدول عن دفع أعباء ديونها الخارجية التي أصبحت تهدد أوضاعها

السياسية والاقتصادية والاجتماعية بسبب زيادة أسعار الفائدة وتدهور شروط التبادل الدولي، حيث بلغ حجم هذه الديون في ذلك الوقت حوالي (551) مليار دولار وبلغ معدل خدمة الدين للدول النامية (مدفوعات الفوائد والأقساط نسبة مئوية من حصيلة الصادرات) حوالي 21% وبلغ إجمالي الدين المستحق على هذه الدول نسبة مئوية من صادرات هذه الدول حوالي 117% ونسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول حوالي 26%[77]، في ظل هذه الأرضية الاقتصادية المأزومة لجأت المؤسسات الاقتصادية الدولية (صندوق النقد والبنك الدوليين)، لتقديم قروض جديدة لهذه الدول وإعادة جدولة بعض ديونها الخارجية[78].

وعملية جدولة الديون لا تتم إلا إذا وافقت الدولة المدينة على تنفيذ شروط صندوق النقد الدولي المتمثلة بما يلي:

1. تخفيض قيمة العملة للدولة المدينة.
2. إلغاء الرقابة على الصرف والسماح بالتعامل بالنقد الأجنبي.
3. إلغاء كافة القيود المتعلقة بسياسة الاستيراد وإجراءات تشجيع الصادرات والسماح للقطاعين العام والخاص بالاستيراد.
4. تحرير التجارة ورفع كافة القيود أمام تدفق السلع والخدمات.

وفي تسعينات القرن العشرين تعرضت العديد من الدول النامية لأزمات اقتصادية وأبرز هذه الأزمات هي، أزمة المكسيك عام 1995م، وأزمة دول جنوب شرق آسيا عام 1997م التي بدأت بتنفيذ سياسات ووصفات صندوق النقد والبنك الدوليين بالتحرر والخصخصة، فبدأ المستثمرون الأجانب بتوظيف أموالهم بكثافة داخل هذه الدول مما أدى لزياد الناتج المحلي وانخفاض معدل التضخم، إلا أن هذه الاستثمارات كانت بغالبها قصيرة الأمد وتسعى للحصول على الربح السريع عبر مضاربات مالية في سوق الأسهم والسندات والأوراق المالية، بمعنى أنها كانت استثمارات وهمية أكثر منها حقيقية ورغم تزايد عمليات التصدير فإن فاتورة الواردات تصاعدت بسرعة مما أدى لعجز في الحساب الجاري لهذه الدول وفي هذه الأثناء ارتفعت معدلات الفائدة في الاقتصاد الأمريكي مما أدى لهروب الاستثمارات من هذه الدول باتجاه السوق الأمريكية فهبطت قيمة العملة الوطنية لهذه الدول مقابل الدولار، فلجأت الولايات المتحدة الأمريكية لإنقاذها من الأزمة[79].

وكانت أسباب هذه الأزمات متشابهة، حيث أدت السياسات المالية المتبعة إلى زيادة حجم القروض الخارجية قصيرة الأجل، ففي تايلاند مثلاً بلغ حجم المديونية عام 1996م حوالي (46) مليار دولار وبمعدلات فائدة مرتفعة، وفي المكسيك أدت بها هذه السياسة المالية إلى اللجوء للولايات المتحدة الأمريكية وصندوق النقد الدولي لإنقاذها من أزمتها فوافق الصندوق على

تقديم (30) مليار دولار، والولايات المتحدة وافقت على تقديم قرض بقيمة (20) مليار دولار مقابل أن تقدم المكسيك صادراتها من النفط لمدة خمس سنوات[80].

كما أن سياسات الانفتاح وتحرير الأسواق من الرقابة المالية أدت إلى هروب رؤوس الأموال والاستثمارات المالية من هذه الدول مما أدى لانهيار العملات الوطنية لهذه الدول، وتشير الدراسات إلى أن نسبة نجاح برامج البنك الدولي أقل من (33%) في مجموع الحالات[81].

ب. سياسات التكيف وإعادة الهيكلة.

تعني سياسات التكيف وإعادة الهيكلة مجموعة السياسات التي تركز على جانب العرض بهدف تحسين توزيع الموارد وزيادة الكفاءة الاقتصادية وتوسيع القدرة الإنتاجية عن طريق استراتيجيات موجهة إلى السوق وتشمل هذه السياسات تدابير تهدف لزيادة الإنتاجية الموجودة وتحسين التكنولوجيا والإدارة والمهارات، اتخذت البلدان النامية هذه التدابير الإصلاحية تحت ضغط المؤسسات الدولية في حين اتخذت دولاً أخرى سياسات التكيف الهيكلي استجابة لظروفها في حين أن هذه السياسات تم تطبيقها في البلدان استجابة لضغوط المؤسسات الاقتصادية الدولية "البنك وصندوق النقد الدوليين" وقد ارتكزت هذه السياسات على التحرر الاقتصادي وقوى السوق وتحجيم دور القطاع العام والحد من تدخل الدولة في الشان الاقتصادي، وغالباً ما تستخدم الحكومات التي تطبق سياسات وبرامج هاتين المؤسستين الاقتصاديتين الدوليتين اصطلاح الإصلاح الاقتصادي أما الاسم الرسمي لهذه السياسات فهو "التكيف الاقتصادي وإعادة الهيكلة" ومعنى ذلك أن تغير الدولة أعضائها امتثالاً لما يراه البنك أما برامج الصندوق فتسمى برنامج التثبيت بمعنى استقرار سعر صرف العملة[82].

ولا تخلو هذه الوصفات والسياسات من دوافع سياسية دون الأخذ بعين الاعتبار الظروف الخاصة لهذه الدول متجاهلة لطبيعة اقتصاديات هذه الدول بشكل متميز ضد القطاع العام لصالح القطاع الخاص، ثم أن هذه الإجراءات المتعلقة لسياسات التكيف وإجراءات التثبيت التي تتم بدعم الصندوق والبنك هي بمثابة شروط تفرضها هاتين المؤسستين عندما تلجأ الدول النامية إليها، وتشمل هذه الإجراءات وصفة جاهزة لكل الدول تتمثل بتخفيض أسعار الصرف، وتقليص دور القطاع العام وتحرير التجارة وإلغاء الحماية الوطنية ورفع الدعم عن السلع الأساسية[83].

إن هاتين المؤسستين تعبران عن النهج الرأسمالي للتنمية مع تجاهل واضح للأوضاع الاقتصادية الخاصة بالدول النامية حيث أن أفكارهما تترجمان وجهة نظر مدرسة اقتصاديات جانب العرض التي تهدف لتقليص تدخل الدولة إلى الحد الأدنى لتعزيز الاقتصاد الوطني وعليه فإن الليبرالية الاقتصادية –كما يراها الصندوق- هي الطريق المثالي لمعالجة الاختلالات باعتبار أن

القطاع الخاص أكثر كفاءة في إدارة الموارد الاقتصادية، ولهذا أخذ كل من البنك والصندوق يشترطان تصفية القطاع العام كجزء من برامجهما عند تعاملهم مع الدول النامية ولهذا يسعى البنك لتقديم كل أنواع المساعدات لبرامج الخصخصة في حين يقدم الصندوق برامج إصلاحية بفرضها على الدول النامية تقوم على العمل بآليات السوق والاهتمام بتعظيم دور القطاع الخاص المرتبط بالاستثمارات الأجنبية ليقتصر دور القطاع العام على مجالات محددة كما يفرض الصندوق على الدول النامية وضع برنامج شامل لتحرير التجارة الخارجية تحريراً كاملاً.

وعلى الرغم من تبني الدول لسياسات ووصفات صندوق النقد والبنك الدوليين إلا أنها لم نتمكن من استعادة التوازن والمالي والتجاري الناتج عن تخلف العرض عن الطلب، وتخلف الصادرات عن الواردات وعدم تحقيق تقدم حقيقي حجم الاستثمار والإنتاج وتحسين مستويات المعيشة وزيادة الإنتاجية ويمكن القول أن هذه السياسات في الدول النامية أدت إلى ما يلي:

1. ن التطبيق العملي لسياسات ووصفات صندوق النقد والبنك الدوليين لم تأت بنتائج إيجابية على الاقتصاد الوطني لهذه الدول كما أن تحويل ملكية القطاع العام للقطاع الخاص أدى إلى الإضرار بمصالح محدودي الدخل واتساع التعاون في توزيع الدخل والثروات وزيادة حجم النقد. كما أدى انسحاب الدولة من أداء دورها الاقتصادي لصالح القطاع الخاص إلى تدني الإنفاق على التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية في حين كانت هذه القطاعات من أهم القطاعات التي تنفق عليها الدولة.
2. لم تفلح هذه السياسات في تقليص الديون المترتبة على هذه الدول وتخفيض العجز في موازين نفقاتها، وإذا كانت هذه الإجراءات تتوافق مع اتجاه عالمي لتحرير مختلق الأنشطة الاقتصادية وإفساح المجال أمام الشركات متعددة الجنسية للتغلغل في مفاصل الاقتصاد لهذه الدول فإن هذه السياسات لم تنجح في توطين رأس المال الوطني في هذه الدول[84].

إن هذه السياسات والإجراءات من قبل المؤسسات الاقتصادية الدولية بالإضافة إلى تدخلها لخفض سعر العملة الوطنية للدول النامية تعد خرقاً واضحاً لسيادتها واستقلالها.

ج. منظمة التجارة الدولية:

تعد منظمة التجارة الدولية الركن الثالث الأساسي من أركان النظام الاقتصادي الرأسمالي الدولي إلى جانب صندوق النقد والبنك الدوليين، والولايات المتحدة هي صاحبة الفكرة في انتشائها بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وقد جمد الكونجرس الأمريكي إنشاء هذه المنظمة حتى عام 1994م عندما أصبحت الظروف الدولية (انهيار الاتحاد السوفياتي والكتلة الشيوعية) تخدم المصلحة الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية في إنشاء هذه المنظمة بحيث أصبحت

تستخدمها كوسيلة للهيمنة على التجارة الدولية بصرف النظر عن مبادئ حرية التجارة التي تعد أحد أهم مرتكزات الفكر الاقتصادي الليبرالي.

ويعد انهيار الاتحاد السوفييتي ودول المنظومة الاشتراكية أحد أبرز الظروف التي ساعدت على إنشاء هذه المنظمة وأصبح على الدول النامية إعادة النظر في استراتيجية التفاوض مع الدول المتقدمة لإقامة نظام اقتصادي عالمي، وأدركت هذه الدول أن الدول الرأسمالية تسعى من وراء الدفع باتجاه العولمة الاقتصادية إلى تحقيق الهيمنة التجارية وتحقيق مصالح شركاتها الخاصة على حساب اقتصاديات هذه الدول.

كما أن حرية التجارة من وجهة نظر الدول الرأسمالية تعني تمكين المراكز الرأسمالية من النفاذ إلى أسواق العالم والهيمنة على اقتصاديات الدول النامية وتحطيم صناعاتها النامية والتي لا تستطيع المنافسة أمام جودة وكمية السلع ذات المنشأ الغربي ولهذا يكمن الهدف الحقيقي لمنظمة التجارة العالمية من وراء عولمة التجارة هو تحقيق مصالح وغايات الشركات والمؤسسات الاقتصادية التي تعد أحد أهم أذرع الرأسمالية الجديدة بعد أن خرجت هذه الشركات من الإطار الوطني المحلي إلى الإطار الدولي أو أصبحت المؤسسة السياسية والعسكرية الغربية تعمل لخدمة هذه الشركات ولخدمة الرأسمال الخاص، وبهذا يتناقض مع الخطاب الآيدولوجي للرأسمالية المعولمة حول حرية التجارة فالليبرالية التجارية الجديدة في ظل منظمة التجارة العالمية تقوم على تيار كاسح لإزالة كل إجراءات الحماية التي كانت تفرض لحماية الصناعات الناشئة في الدول النامية وتسعى لتحطيم كل أنظمة الرقابة على التجارة في هذه الدول لتصبح الأسواق في الدول النامية مفتوحة على مصراعيها للسلع والخدمات القادمة من المراكز الرأسمالية[85]. وأن مفهوم الحرية التجارية التي تنادي به هذه المؤسسات هو مفهوم أحادي الجانب لأنه يفرض على الطرف الأضعف من جانب الطرق الأقوى خاصة وأن منظمة التجارة الدولية تعتمد مبدأ الحماية لخدمة مصالح الدول الرأسمالية وحماية أسواقها مقابل فتح أسواق الدول النامية وبعولمة التجارة تستكمل الرؤية الإصلاحية المالية والنقدية والتجارية لمجتمعات الأطراف بما يسهل دمج هذه الأطراف في السوق العالمية وإلحاق اقتصادياتها بمراكز الرأسمالية العالمية.

وتتمثل شروط المؤسسات الاقتصادية الدولية على الدول النامية بما يلي:

1. تخفيض قيمة العملة للدولة المدينة.
2. إلغاء الرقابة على صرف العملة الوطنية.
3. إلغاء كافة القيود المتعلقة بسياسة الاستيراد.
4. تحرير التجارة ورفع كافة القيود أمام تدفق السلع والخدمات.

5. كف يد الدولة عن التدخل في الشأن الاقتصادي.
6. تحرير الأسعار.
7. إلغاء أي شكل من أشكال الدعم.
8. خصخصة المؤسسات الحكومية انسجاماً مع البند الخامس أعلاه.
9. توفير شروط المنافسة الكاملة انسجاماً مع إلغاء الدعم وتحرير الأسواق.
10. التخلي عن سياسة الحماية للصناعات الوطنية.
11. تقديم تنازلات للتعرفة الجمركية على السلع والخدمات.
12. وقف الدعم عن الشركات الوطنية.
13. تطبيق مبدأ الشفافية أي أنه على الدولة العضو في منظمة التجارة الدولية أن تعدل قوانينها الداخلية بما ينسجم مع قوانين المنظمة بمعنى أنه إذا تعارضت اتفاقية المنظمة مع القوانين الداخلية للدول الأعضاء فإن العبرة تكون بما ورد في الاتفاقية، وقد نصت الفقرة (4) من المادة (16) من اتفاقية المنظمة على أن يعمل كل عضو على مطابقة قوانينه ولوائحه وإجراءاته مع التزاماته المنصوص عليها في الاتفاقية.
14. حق منظمة التجارة الدولية بمراقبة القوانين والأنظمة للدول الأعضاء حتى لا تتناقض هذه القوانين مع قواعد المنظمة وذلك انسجاماً مع مبدأ الشفافية.
15. رفع الدعم عن السلع الأساسية للمواطنين كالتعليم والصحة والضمان الاجتماعي.
16. تخفيض الرسوم والضرائب الجمركية على الواردات.
17. رفع الدعم عن المحاصيل الزراعية[86].

ويتضح مما سبق:

1. أن ميلاد منظمة التجارة الدولية جاء منسجماً مع مفهوم العولمة الاقتصادية، فالتحررية التجارية وعولمة التجارة تعد ركناً أساسياً من أركان العولمة الاقتصادية.
2. إن مراكز (البنك الدولي، صندوق البنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية) النظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي أصبحت تهيمن على إدارة الاقتصاد العالمي بعد أن اكتمل مثلث الهيمنة الاقتصادية على اقتصاديات الدول النامية.
3. بظهور أركان العولمة الاقتصادية انتقلت عناصر السيادة الوطنية من الدولة إلى الشركات الخاصة والعابرة للقومية وانتقل القرار الاقتصادي من قرار وطني محلي إلى مركزي عالمي تتحكم به مراكز الاقتصاد الرأسمالي العالمي وأصبح على الدول النامية الراغبة في الدخول

في منظمة التجارة العالمية أن تعدل قوانينها الداخلية بما ينسجم مع قواعد ومبادئ المنظمة أي أنه أعطيت قوانين المنظمة الأولوية على القوانين الداخلية.

من خلال هذه الشروط التي تمليها المؤسسات الاقتصادية الدولية على الدول النامية نجد أنها تتناقض مع مبدأ السيادة لهذه الدول على مواردها وثرواتها، وأن هذه المؤسسات أصبحت تتدخل تدخلاً مباشراً في الشؤون الداخلية للدول، كالتدخل في مراقبة القوانين والأنظمة وضرورة أن تعدل هذه الدول قوانينها بما ينسجم مع مبادئ وأهداف هذه المؤسسات، كما أن إجبار هذه الدول على التخلي عن دعم صناعاتها الوطنية ووقف الدعم عن السلع الأساسية للمواطنين كما تعطي هذه الشروط للمؤسسات الاقتصادية حق مراقبة القوانين والأنظمة الداخلية لهذه الدول حتى لا تتعارض مع مبادئ وأهداف هذه المؤسسات وذلك انسجاماً مع مبدأ الشفافية مما يؤدي لتآكل فكرة سيادة الدول لصالح المؤسسات الاقتصادية الدولية.

الخلاصة:

أولاً: أن العولمة الاقتصادية لم تلغ السيادة بشكل مطلق، بل ساهمت في تحديدها وتهميشها، فهي تشكل إضافة جديدة لمحددات السيادة، وأن السيادة لم تكن مطلقة فقط بل كانت محددة ومقيدة بمجموعة من المحددات، ثم جاءت العولمة الاقتصادية بمؤسساتها الرئيسية لتضيف محدداً آخر من محددات السيادة.

ثانياً: إن الدولة لم تعد الفاعل الوحيد في العلاقات الاقتصادية الدولية، بل برز فاعلون جدد في هذه التفاعلات والعلاقات، ويأتي في مقدمة هؤلاء الفاعلين المؤسسات الاقتصادية الكبرى (صندوق النقد والبنك الدوليين، ومنظمة التجارة الدولية والشركات متعددة الجنسية) وأصبحت هذه المؤسسات تتدخل في الشأن الداخلي للدول مما يُعد خرقاً لسيادتها. وقد ساعد على هذا الاختراق لسيادة الدول عدد من العوامل أبرزها:

- الاختراق الإعلامي والمعلومات للحدود السياسية والسيادية للدول، ففي عصر الأقمار الصناعية التي تدور حول الأرض والقادرة على تصوير باطنها ناهيك عن ظاهرها، لم يَعُد هناك مجال للحديث من السيادة بمفهومها التقليدي.
- التجارة الحرة والتجارة الإلكترونية وزيادة الاعتماد المتبادل جعلت ما يتعرض له بلد ما في العالم يؤثر على مختلف الأجزاء خصوصاً في ظل التقدم التكنولوجي المتسارع.

ثالثاً: إن المؤسسات الاقتصادية الدولية "آليات العولمة الاقتصادية" من خلال تبنيها للفكر الليبرالي استطاعت أن تجد آليات جديدة للتكيف تتناسب مع الأزمات التي عانى منها النظام الاقتصادي الرأسمالي، من خلال السعي للحد من التدخل الحكومي في الشأن الاقتصادي، وتسريع

وتيرة الاندماج في السوق الرأسمالي العالمي. من خلال سياسات التكيف وإعادة الهيكلة والدفع باتجاه الخصخصة مما يؤكد أن هذه المؤسسات الاقتصادية تدفع باتجاه انتهاج سياسات اقتصادية تنسجم مع الأيديولوجية الليبرالية لهذه المؤسسات. وأصبحت هذه المؤسسات قادرة على التدخل في الشأن الداخلي لهذه الدول الأمر الذي يُعد تدخلاً في شؤونها الداخلية وتقويضاً لسيادتها الوطنية.

رابعاً: كانت الدولة –في الغرب- الحاضن للمنشآت الاقتصادية، فخاضت حروباً استعمارية لخدمة، شركاتها التجارية والصناعية، وبعد أن وصلت هذه الشركات من التطور والتقدم بحيث لم تعد بحاجة لدعم الدولة، جاءت الأسس التي تقوم عليها الليبرالية الجديدة معبرة عن هذا المفهوم فراحت تنادي برفع الحواجز وإلغاء دور الدولة الاقتصادي، أما في الدول النامية فإن صناعاتها ومنشآتها الاقتصادية ما تزال في طور النمو وغير قادرة على المنافسة. ولهذا فإن تحرير التجارة سيؤدي لنتائج سلبية على هذه الدول.

خامساً: تراجع أهمية الجغرافيا السياسية لصالح الجغرافيا الاقتصادية بسبب سيطرة رأس المال وسطوته وهيمنة قوى الاقتصاد الحر القائمة على تحرير التجارة وإلغاء القيود الاقتصادية وغير الاقتصادية أمام تدفق السلع والخدمات، كل هذا ساهم في الحد من قدرة الدولة على التحكم بشؤونها الاقتصادية.

سادساً: إن التطور المتسارع في مجال الإعلام والاتصال ساهم في خرق السيادة، بحيث إن الدولة لم يعد بوسعها أن تحتكر وسائل الإعلام، ولم تعد صاحبة الحق المطلق في سن القوانين والتشريعات الناظمة للإعلام والتوجيه، ولم يعد بمقدور الدولة أن تمنع الزخم الهائل من المعلومات المتدفقة داخل الدولة بوسائل شتى.

سابعاً: إن مفهوم العولمة الاقتصادية قد أطاح بالمفهوم التقليدي لسيادة الدولة، وبدّل وظائفها من خلال إيجاد شبكة جديدة من العلاقات فوق القومية. مما أدى إلى تراجع وظائف الدولة القومية في حدود معينة، بفعل الليبرالية الجديدة وما طرحته من تحرير رأس المال، وإطلاق عمليات التخصيص للمرافق والمنشآت العامة. ناهيك عن تداخل العلاقات بين الدول بصورة لم يعهدها العالم من قبل، ذلك بفعل ثورة الاتصالات والمعلوماتية.

ثامناً: أدت العولمة الاقتصادية إلى زيادة جبروت رأس المال في البلدان الصناعية المتقدمة وزيادة تبعية الدول النامية بحيث تبلورت ظاهرة العولمة الاقتصادية من خلال اندماج الشركات والمؤسسات الاقتصادية مع بعضها مما أدى لزيادة وتضخم حجم رأس المال لهذه المؤسسات بحيث أصبحت تتحكم بأدوات السياسة الخارجية للدول الرأسمالية.

The Effect of Economic and Globalization on Sovereignty in Developing Countries

Masaoud Al-Rabadi and Abdelrahman Rababaeh, *Department of Political Science,Yarmouk University, Irbid, Jordan.*

Abstract

This study aims at finding out the effect of economic & globalization on sovereignty in developing countries, focusing on the Concept of economic globalization and the historical development of the idea of sovereignty and its a speeds and elements.

The study has reached the following conclusions:

1. The state is no longer the key player in international economic relations. As effective players in economic and globalization.
2. Economic and globalization is on of the elements limiting state sovereignty.
3. Economic and globalization organization have marginalized and even Demolished state sovereignty through these organizations economic Polices, such as trade liberalization and lifting restrictions and Customs barriers in front of flow of goods and services across Borders. Thus, the traditional concept of sovereignty has been done away with.

قدم البحث للنشر في 2007/9/11 وقبل في 2008/14/15

الهوامش: -

(1) المنوفي، كمال، **أصول النظم السياسية المقارنة**، شركة الربيعان للنشر والتوزيع، الكويت، ط1، 1987م، ص95،94.

(2) Mariam–Webster, Webster's Ninth New collegiate Dictionary, London Mariam-Webster, INC Publishers, 1990, p521.

(3) مصطفى، هالة، العولمة، دور جديد للدولة، السياسة الدولية، القاهرة، العدد 134، 1998، ص43.

(4) البزاز، حسن، عولمة السيادة، حال الأمة العربية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2002م، ص82.

(5) سميث، ستيف، وبيليس، جون، الجزء الأول من عولمة السياسة في عولمة السياسة العالمية، تحرير جون بيليس وستيف، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، دبي، ط1، 2004م، ص13.

(6) جيدنز، أنطوني، بعيداً عن اليسار واليمين، ترجمة شوقي جلال، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، سلسلة عالم المعرفة، عدد286، أكتوبر 2002م، ص11.

(7) موسوعة الثقافة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعسكرية، تحرير عامر رشيد مبيض، دار المعارف للنشر والطباعة والتوزيع، دمشق، 2000م، ص963.

(8) روبرتسون، رونالد، العولمة: النظرية الاجتماعية والثقافة الكونية، ترجمة أحمد محمود ونور أمين، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 1998م، ص27.

(9) بارتلسون، جنز، ثلاثة مفاهيم للعولمة، مجلة الثقافة العالمية، الكويت، عدد (106)، 2001م، ص39-40.

(10) أدا، جاك، عولمة الاقتصاد من التشكل إلى المشكلات، ترجمة، مطانيوس حبيب، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، ط1، 1998م، ص21

(11) غليون، برهان، وأمين، سمير، ثقافة العولمة وعولمة الثقافة، دار الفكر، دمشق، 1999م، ص72.

(12) Jan. Sholte, Global Capitalism and the State, International Affairs, vol. 73, July 1997, p135.

(13) العيسوي، إبراهيم، التنمية في عالم متغير، دار الشروق، القاهرة، مصر، 2000م، ص46.

(14) Druker, Peter, Global Economy and the Nation-State, Foreign Affairs, vol. 76, No. 5, Sep. October 1997. P145.

(15) حنفي، حسن وجلال العظم، صادق، ما العولمة؟ دار الفكر، دمشق، 2002م، ط2، ص23.

(16) فريدمان، توماس، السيارة ليكساس، وشجرة الزيتون، ترجمة ليلى زيدان، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2000م، ص30-31.

(17) Helton, Robert. Globalization and the Nation – State, London, Macmillan press, 1998, p52, 80.

(18) تقرير منشور لحساب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) بعنوان العولمة أمم فقيرة وقوم فقراء، مجلة الاجتهاد، بيروت، عدد 38، 1997م، ص89.

(19) Frieden, Jeffry A. and Lake, David, International Paitical Economy Perspectives on Global Power and Wealth, London, Routledge, 1995, p206.

(20) تقرير الاستثمار العالمي لعام 2006م.

(21) United Nation – UNCTAD, World Investment Report: Transnational Corporations and Export competitiveness, 2002.

(22) Yeung, Henry Wai – Chung, and Dicken, Peter, Economic Globalization and the Tropical World in the New Millennium, p226.

(23) عجام، ميثم صاحب علي محمد سعود، التمويل الدولي، دار الكندي، إربد، الأردن، 2003م، ص193-197.

(24) عجام، ميثم صاحب، وعلي محمد سعود، التمويل الدولي، ص181-182.

(25) عجام، ميثم صاحب وعلي محمد سعود، التمويل الدولي، دار الكندي، إربد، الأردن، 200م، ص264.

(26) المهدي، عادل، عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة الدولية، ص116.

(27) العابدي، زكي، التاريخ السري للبنك الدولي، ترجمة سيناء للنشر، مراجعة ريشار جاكمون، تحرير علي حامد، سيناء للنشر، القاهرة، جمهورية مصر العربية، ط1، 1992م، ص23.

(28) قرم، جورج، دور البنك الدولي في العلاقات الاقتصادية الدولية، طرابلس، لبنان، معهد الاستثمار العربي، ط1، 1977م، ص78.

(29) المجذوب، أسامة، الجات، مصر والبلدان العربية من هافانا إلى مراكش، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، جمهورية مصر العربية، ط1، 1996م، ص35.

(30) المهدي، عادل، عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة الدولية، ص137-138.

(31) عبدالمطلب عبدالحميد، الجات وآليات منظمة التجارة العالمية، الدار الجامعية، جمهورية مصر العربية، 2003م، ص45-47.

(32) الفتلاوي، سهيل حسين، منظمة التجارة العالمية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006م، ص12-15.

(33) اللقماني، سمير، منظمة التجارة العالمية، آثارها السلبية والإيجابية على أعمالنا الحالية والمستقبلية بالدول الخليجية والعربية، دار حامد للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2003م، ص27.

(34) العبادي، عبدالناصر نزال، منظمة التجارة العالمية واقتصادات الدول النامية، دار الصفاء، عمان، الأردن، ط1، 1999م، ص39-54.

(35) عبدالحميد، عبدالمطلب، الجات وآليات منظمة التجارة العالمية، ص45.

(36) الفتلاوي، سهيل حسين، منظمة التجارة العالمية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006م، ص145.

(37) عزوز، عبدالقادر، الشركات متعددة الجنسيات ودورها في الاقتصاد العالمي، بحث منشور على موقع www.jamahir.alwehda.gov.sy 2006/10/15م، ص3.

(38 الفتلاوي، سهيل حسن، منظمة التجارة الدولية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2006م، ص164.

(39) عزوز، عبدالقادر، الشركات متعددة الجنسيات ودورها في الاقتصاد العالمي، ص2.

(40) بحث منشور على شبكة الإنترنت "دون مؤلف"، الشركات متعددة الجنسية www.elghad.org/program/2.doc 2006/10/26م.

(41) علي عبدالمنعم السيد، العولمة من منظور اقتصادي وفرضية الاحتواء، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، عدد83، 2003م، ص70.

(42) عواد، محمد، لماذا تخلفنا، بحث منشور على موقع www.egyptiangreens.com/docs/general/index.Phd، 2006/10/20م.

(43) عبدالله، إسماعيل صبري، الكوكبة: الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الإمبريالية، مجلة الطريق، عدد4، تموز، 1997م، ص58.

(44) The Encyclopedia Americana, 1986, p347.

(45) قاموس بنغوين للعلاقات الدولية (تحرير) غراهام ايفانز، وجيفري نوينهام، مركز الخليج للأبحاث، دبي، ط1، 2004، ص690.

(46) الكيالي، عبدالوهاب، موسوعة السياسة، ج3، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1993م، ص356.

(47) Britannia, University of Chicago, volume 11, 15 edition, USA, 1999, p26.

(48) Webster News World Encyclopedia, Prentical Hall Publishers Ny, VSP, 1992, p472

(49) سباين، جورج، تطور الفكر السياسي، ترجمة رشيد البراوي. ج3، دار المعارف للنشر، القاهرة، 1971م، ص548-556.

(50) الكيالي، عبدالوهاب، الموسوعة السياسية، 1993م، ص357.

(51) البزاز، حسن، عولمة السيادة، بيروت، لبنان، المؤسسة الجامعية للنشر، ط1، 2002م، ص25.

(52) الكيالي، عبدالوهاب، موسوعة السياسة، ص357-358.

(53) عباس، عبدالهادي، سيادة الدولة، مجلة المعرفة، عدد 402، 1997م، ص45.

(54) العطية، عصام، القانون الدولي العام، مطبعة جامعة بغداد، 1982م، ط2، ص211.

(55) علوان، عبدالكريم، الوسيط في القانون الدولي العام، الكتاب الثاني، القانون الدولي المعاصر، دار الثقافة، للنشر والتوزيع، عمان، 2006م، ص11-12.

(56) عباس، عبدالهادي، السيادة، ص65.

(57) روسو، جان جاك، في العقد الاجتماعي، ترجمة ذوقان قرقوط، دار القلم، بيروت، لبنان، د.ت، ص63-65.

(58) غالي، بطرس، وعيسى، محمود خيري، المدخل في علم السياسة، ص185.

(59) علوان، عبدالكريم، الوسيط في القانون الدولي العام، الكتاب الأول، المبادئ العامة، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 1997م، ص155.

(60) العطية، عصام، القانون الدولي العام، مطبعة جامعة بغداد، 1982م، ط3، ص250-252.

(61) الكيالي، عبدالوهاب، موسوعة السياسة، ص356

(62) أبو هيف، علي صادق، القانون الدولي العام، الإسكندرية، مصر، دار المعارف للنشر والتوزيع، ط1، 1995م، ص122-123.

(63) البنا، محمد عاطف، النظم السياسية، أسس التنظيم السياسي وصوره الرئيسية، ط2، 1985م، دار الفكر العربي، د.م، ص108-129.

(64) البنا، محمد عاطف، النظم السياسية، ص110-125.

(65) عباس، عبدالهادي، السيادة، دار الحصاد للنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، ط1، 1994م، ص42-46.

(66) البزاز، حسن، عولمة السيادة، ص42.

(67) الكيالي، عبدالوهاب، موسوعة السياسة، ج2، ص701-702.

(68) ديكتسون، ج،ب، جغرافية العالم الثالث، ترجمة، عيسى علي إبراهيم وفايز محمد العيسوي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ج.م.ع، 1994م، ص9.

(69) Word bank, world bank development indications: 2003, p 14-16

(70) الحمداني، عودة، المديونية الخارجية للبلدان النامية وأثرها على اقتصاديات البلدان المدينة، بحث منشور على موقع www.rezgar.com/debat/show.art.asp

(71) الحمداني، عودة، المديونية الخارجية للبلدان النامية وأثرها على اقتصاديات البلدان المدينة، بحث منشور على الموقع .www.rezgar.com/debat/show.art.asp

(72) الشريف، عزيزة، مدى التزام الدول بمطابقة التشريعات الوطنية مع أهداف اتفاقيات وسياسات منظمة التجارة العالمية، مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية، غرفة الصناعة والتجارة، دبي، أيار، 2004م، ص174.

(73) أحمد، عزت السيد، انهيار مزاعم العولمة، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، سوريا، 2000م، ص105.

(74) عبدالحي، وليد، تأثير العولمة على الدولة القومية في العرب والتحديات السياسية والاقتصادية والثقافية للعولمة، تحرير، محمد الأرناؤوط، منشورات جامعة آل البيت، المفرق، الأردن، 2000م، ص99.

(75) عبيد، سعودي علي، التطور التاريخي لوظيفة الدولة الاقتصادية، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة عدن، المجلد السادس، العدد 11، يونيو، 2003م، ص39.

(76) زكي، رمزي، أزمة القروض الدولية، الأسباب والحلول المطروحة مع مشروع صياغة لرؤية عربية، القاهرة-مصر، الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية بجامعة الدول العربية، ط1، 1987، ص19-23.

(77) عوض الله، صفوت عبدالسلام، السياسات التكييفية لصندوق النقد والبنك الدوليين وأثرها على علاج الاختلالات الاقتصادية في الدول النامية، ص4.

(78) زكي، رمزي، أزمة القروض الدولية، الأسباب والحلول المطروحة مع مشروع صياغة لرؤية عربية، القاهرة، مصر، الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية بجامعة الدول العربية، ط1، 1987م، ص13.

(79) كفالجيث، سنغ، عولمة المال، ترجمة: رياض حسن، دار الفارابي، بيروت، 2001م، ص77-100.

(80) كفالجيث، سنغ، عولمة المال، ص77-100.

(81) ألكسندر شكولنيكوف وجون سوليفان، شروط الإقراض الدولي بحث منشور على موقع www.marHoum.com/press5/144

(82) حسين ، عدنان السيد، تطور الفكر السياسي من الاشتراكية الى الليبرالية الجديدة ، بيروت، دار أمواج ، ط1 ، 2002 ، ص ص. 157 -159.

(83) الجيلي ، حميد ، التحررية الاقتصادية الجديدة في ضوء منهج صندوق النقد الدولي ، دراسة نقدية ، بغداد ، ط1 ، 1999 ، ص ص. 66 - 67.

(84) الجميلي ، حميد نفس المصدر ، ص ص. 69 - 82.

(85) السامرائي ، هناء عبد الغفار ، العرب في مواجهة عولمة التجارة ، مجلة الحكمة ، بغداد ، العدد 23 ، شباط ، فبراير 2002، ص ص. 67 – 73.

(86) نوري ، برهان محمد ، محمد ، منظمة التجارة العالمية تمل ثلاثي الهيمنة على اقتصاديات العالم ، مجلة الحكمة ، بغداد ، شباط ، فبراير ، 2002 ، ص ص. 74 – 76.